أثر اللغات الضعيفة في الخلاف النحويّ

الدكتور

عبد العزيز صافي الجيل

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربيّة وآدابها

-كلّيّة اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة-جامعة القصيم

أثر اللغات الضعيفة في الخلاف النحوي

د. عبد العزيز صافي الجيل
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربيّة وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعيّة –جامعة القصيم

ملخص البحث

اللغات الضعيفة هي تلك اللغات التي تكلّم بها بعض العرب في عصور الاحتجاج، وخالفت ما عليه جمهرة العرب، أو خالفت أقيسة النحاة، وقواعدهم التي وضعوها من خلال استقرائهم لكلام العرب. وقد شاع في كتب النحو أنّ تلك اللغات لا يعتدّ بها، ولا يُلتفت إليها، ولكنّ البحث أظهر أنّ لها أهمّيّتها في الدرس النحوي عند طائفة من النحاة، وأنّ لها أثرها الواضح في استحداث بعض القواعد النحويّة، أو تعديلها، كما كان لها أثرها في مسائل الخلاف النحويّ، فسجّلت حضورها سلبا أو إيجابا في تأويلات النحاة، وتعليلاتهم، وفيما يسمّى بالعامل النحويّ.

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله للخلق أجمعين، وعلى آل بيته الطاهرين، وصحابته الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أمّا بعد فموضوع هذا البحث هو "أثر اللغات الضعيفة في الخلاف النحوي"و هذا الموضوع على أهمّيّته لم أر من خصّه ببحث مستقلّ على حدّ علمي . والمقصود باللغات الضعيفة هنا تلك اللهجات التي تكلّم بها بعض العرب في عصور الاحتجاج، وخالفت ما عليه جمهرة العرب.وهي عند النحاة كلّ لغة من لغات العرب خرجت عن القياس، وعن استعمال الفصحاء؛ فانحطّت لذلك عن درجة الفصيح. والغريب أنّ تلك اللغات التي حكموا عليها بالضعف، جاء بعضها في قراءات قرآنيّة متواترة، وأحاديث صحيحة، وأشعار فحول الشعراء، وفي نصوص نثريّة عزي بعضها إلى قبائلها التي تكلّمت بها. وقد نتقبّل هذا الحكم منهم على مضض، إذا علمنا أنّ لغات العرب كلّها حجّة، كما يقول علماء أصول النحو؛ كابن جنّي وغيره، غير أنّ ما نجده من عبارات قاسية أحيانا تقال في حقّ هذه اللغات الموصوفة بالضعف تجعلنا نتوقّف عند هذه القضيّة لنرى موقف النحاة حقيقة من هذه اللغات الضعيفة. ومن تلك العبارات قولهم:" لغة ضعيفة مرذولة، غير متقبلة"، و"لغة ضَعِيفَة لم

ينْطق بهَا الْقُرْآن وَلَا أخبار الرَّسُول- عَلَيْهِ السَّلَام- وَلَا نُقِل أَيْضا عَن الفُصَحاء"، و" لُغَة ضَعِيفَة لقوم من الْعَرَب لم يوثق بفصاحتهم "، و" لغة ضعيفة لا يلتفت إليها"،و"لغة ضعيفة غيرُ فصيحة"، و"لغة ضعيفة لا يعوَّل عليها "، وغيرها كثير. على أنّ هناك فريقا آخر من النحاة شرع يدافع عن تلك اللغات، ولا يرتضي وصفها بالضعف؛ فحكم عليها بالحسن تارة، وبالجودة تارة أخرى، وبالفصاحة حينا، و مجرّدة من كلّ وصف أحيانا.

ولقد كان لهذه اللغات المسمّاة ضعيفة أثرها في الدرس النحويّ، وفي مسائل الخلاف خاصّة، وسجّلت حضورها إيجابا أو سلبا في كلّ باب من أبواب النحو، بقطع النظر عن مواقف النحاة منها، وأيّا ما كان الحكم الذي أصدره المخالف عليها،سواء أ قال عنها ضعيفة، أم رديئة، أم قبيحة، أم قليلة، أم أحالها على باب الضرورة، أم حملها على الشذوذ، ولجأ إلى التأويل والتعليل والتقدير.

ويحاول هذا البحث أن يبرز ذلك الأثر لتلك اللغات في مسائل مختلفة من النحو.

وسبيلي في ذلك المنهجُ الوصفي التحليلي لتلك المسائل النحويّة الخلافيّة لإبراز طريقة الأقدمين في التعامل مع النصوص اللغويّة التي تخالف قواعدهم النحويّة التي وضعوها، وكيفيّة تأويلها للتخلّص من ذلك التخالف، ومسلكهم في التعليل والتحليل.

وأما الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث، فيعرفها كلّ مَن بحث في مسائل الخلاف النحوي، وما فيه من آراء متضاربة أحيانا بين ما

ينسب للعالم من قبل مؤيّديه ومعارضيه، وما هو مثبت في كتبه بخلافه، فيحتاج الأمر إلى رويّة، وتتبّع للقضيّة في مصادر متعدّدة لصاحب الرأي، وعند أنصاره، وخصومه، من أجل الوقوف على الحقيقة.

وأمّا مصادر هذا البحث فلم تقف عند حدود كتب النحو المختلفة بدءا من كتاب سيبويه وانتهاء بكتب المعاصرين، وفي مقدّمتها كتب الخلاف النحويّ، ككتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. وإنّما تجاوزت ذلك إلى كتب اللغة والمعاجم والغريب، وكتب التفسير، وعلوم القرآن، وكتب الاحتجاج للقراءات، وكتب إعراب القرآن، ومعانيه. وكتب الحديث الشريف، وشروحه، إلى غير ذلك من أمّات المصادر التي حوتها قائمة المصادر والمراجع في نهاية هذا البحث.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدّمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة على النحو الآتي:

تمهيد: اللغات الضعيفة والخلاف النحويّ.

المبحث الأوّل: أثرها في القاعدة النحويّة.

المبحث الثاني: أثرها في التأويل النحوي.

المبحث الثالث: أثرها في التعليل النحوي.

المبحث الرّابع: أثرها في العامل النحوي.

وخاتمة: سجّلت فيها أهمّ النتائج والمقترحات التي توصّلت إليها.

فإن حالفني التوفيق، فلله الحمد والمنّة، وإلا فحسبي أنّني لفتّ النظر إلى هذا الموضوع المهمّ الذي لا أدّعي أنّني أحطت بكلّ جوانبه. والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

تمهيد:

اللغات الضعيفة والخلاف النحويّ:

بدأ الحديث عن تصنيف اللغات ومراتبها، مع ولادة فكرة" الحمل على الأكثر، وتسمية ما خالفه لغات"؛ فقد "حكى علي بن محمد بن سليمان النوفلي قال: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: خبرني عما وضعت مما سمّيته عربيةً، يدخل فيه كلام العرب كلّه، فقال: لا، فقلت: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهو حجة؟. قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات[1]"، وروي أيضا أنّ عيسى بن عمر أكمل كتاب النحو الذي بدأه أبو الأسود الدؤليّ بباب الفاعل والمفعول، فبناه على الأكثر، وبوّبه، وهذّبه، وسمّى ما شذ عن الأكثر لغات[2]. فالنحاة قد اكتشفوا منذ تلك المرحلة المتقدّمة أنّ وضع قواعد النحو العربيّ من مجموع لغات العرب التي تمّ جمعها أمر متعذّر، إن لم يكن مستحيلا؛ لما عليه تلك اللغات من تباين بينها، واختلاف قد يصل أحيانا إلى حدّ التضادّ. فعمدوا إلى تصنيفها، والتقعيد على الأكثر، وتسمية ما خرج عن تلك القواعد لغات، أو لغات ضعيفة، أو رديئة، أو قليلة.

وما دام النحو العربيّ قد ولد وترعرع بصريّا[3]، فقد أدرك علماء البصرة قبل غيرهم هذه الحقيقة المتمثلة في بناء القواعد على الكثير المطّرد، وليس على الشاذ، ولا على خليط اللغات؛ حكى محمد بن سلام

---

[1] وفيات الأعيان٣/٤٦٩، وينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها١/١٤٦

[2] وفيات الأعيان٣/٤٨٧، والبلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة٢٢٧

[3] ينظر البحث اللغوي عند العرب٨٣، وما بعدها.

الجمحيّ أنّ يونس بن حبيب سأل عيسى بن عمر عمّا إذا كان قد سَمِع شيئا من ابْن أَبى إِسْحَاق في نطق "الصويق" بالصّاد، بدل"السويق"بالسين. فأجابه: نعم، عَمْرو بن تَمِيم تَقُولها. ثمّ قال له: وَمَا تُرِيدُ إِلَى هَذَا؟ عَلَيْك بِبَاب من النَّحْو يطّرد وينقاس[1].

فالنحو عندهم يُبنى على ما يطّرد وينقاس، وليس على القليل والنّادر والشّاذ. ومن هنا شاعت تلك التسميات، ومن بينها تسمية اللغات الضعيفة. ويعنون بها ما انحطّ عن درجة الفصيح، لمخالفتها لما عليه الكافّة[2]. وربّما أحالوا كثيرا من شواهد لغات العرب الفصيحة التي وردت في أشعارهم، وخرجت عن قواعدهم وأقيستهم على باب الضرورة[3]. فإذا استعمل الكوفيون، أو البصريّون بعد ذلك شيئا من تلك اللغات، وبنوا عليه قواعدهم، نشب بينهم الخلافُ. ورافق ذلك الخلافَ تعليلاتٌ ، وتأويلاتٌ أثقلت كاهل النحو، وأرهقت تفكير النحاة. وأقامت حاجزا بين النحو والراغبين فيه من طلاب العلم. وجعلت قواعد النحو مطّاطة تتسع لكلّ وجه، وتستوعب كلّ رأي مهما كان غريبا أو شاذّا، حتّى قيل: عجبت لنحويّ يخطئ .

وليس هذا التشعّب في اللغات هو السبب الوحيد لتلك الاختلافات، فهناك أسباب أخرى منها ما له صلة باللغة أيضا، ومنها غير ذلك. فمن الأسباب[4] المتعلّقة باللغة:

---

[1] طبقات فحول الشعراء١/١٥

[2] ينظر سرّ صناعة الإعراب٢/٢٤٤، والمزهر في علو اللغة وأنواعها١/١٦٩

[3] ينظر الضرورة الشعريّة ومفهومها لدى النحويّين٣٩٤

[4] ينظر جميع الأسباب اللاحقة في مبحث"نشأة الخلاف واحتكاك المدرستين" في

- تحرّي البصريّين في أخذ اللغات: فهم لا يأخذون اللغة إلا من عربيّ فصيح اللسان، سليقةً.

- واشتراطهم في راوي اللغة صدقَ الحديث وضبطَ الرواية.

- وألّا يكون الشاهد مجهول القائل.

- وأمّا الكوفيّون فقد توسّعوا في الرواية؛ فنقلوا الشاذ والغريب والنادر والضعيف من اللغات، واعتدّ المتأخرون منهم خاصة بالقراءات الشاذة.

- وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر.

- ورووا عن بعض من اتّهموا بالكذب والوضع.

- وتوسعوا في القياس؛ فقد قاسوا على كلّ ما سمعوا من تلك اللغات، ولو خالف الشائع المطرد من كلام العرب؛ فهذا القاضي الجرجاني الذي ألّف كتاب الوساطة في الدفاع عن المتنبي الكوفي يقرّ بتساهلهم، وإن كان لا يراهم قد بلغوا الحدّ الذي يسمحون فيه لأنفسهم بنسف تلك القواعد والأصول؛ فيقول:" ولأهل الكوفة رخص فيه لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين؛ كإجازتهم مدّ المقصور، وترك صرف الاسم المنصرف، ونحو ذلك؛ غير أنهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال[1]"أي للقواعد العامة. ويؤكّد الأندلسي شارح المفصل

كتاب"من تاريخ النحو العربيّ"، سعيد الأفغاني، ٤٥وما بعدها، والمدارس النحويّة، شوقي ضيف،١٥٥وما بعدها.

[1] الوساطة بين المتنبّي وخصومه ونقد شعره ٤٥٣

مسلكهم هذا بقوله: "الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلا وبوّبوا عليه[1]".

فالكوفي يّعزّ عليه غالبا أن يدَعَ ما سمعه؛ لأنّه ينقل الواقع اللغويّ كما هو. ولا يعزّ عليه أن ينقض أصلا من أصوله، أو أن ينسف قاعدة من قواعده. ولا يعني هذا أنّهم كانوا غير محقّين في كلّ ما ذهبوا إليه، بل على العكس من ذلك، فقد حالفهم التوفيق في كثير من الأحيان، فتابعهم في بعض آرائهم غيرُهم، كالأخش، وابن مالك، وابن هشام[2]. على حين تعسّف البصريّون، خاصّة المتأخرين منهم أحيانا، في تأويل بعض النصوص، وردّ بعضها الآخر، ولو كان النصّ واردا في قراءة سبعيّة متواترة[3]. وهو مسلك لا نقرّهم عليه.

ويضاف إلى ما سبق تفاوت البشر في القدرة على الاستنباط، والاجتهاد، والتحليل، والتعليل، والرغبة الملحّة في مخالفة الخصم[4]، ووَلَع النحاة، خاصّة البصريين منهم في تلك المرحلة بالمنطق[5]، وعدم الصدور عن خطّة محكمة شاملة تفرّق بين اللغة الأدبيّة الفصحى وسائر لهجات القبائل[6].

---

[1] نقل السيوطيّ قوله هذا في الاقتراح ١٠٠

[2] ينظر مثلا: شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، ومغني اللبيب ٣٠٠، وأثر الأخفش في الكوفيّين وتأثره بهم ٤٨، ٦٠، ٦٩، ٧٧، ٨٥، ١٢٦ إلخ ، والبحث اللغوي عند العرب١٢٩، وما بعدها.

[3] ينظر المدارس النحويّة ١٩

[4] نفسه ١٧٤

[5] نفسه٢١

[6] في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ٤٨.

ولكن ما يعنيني في هذا البحث هو الكشف عن أثر تلك اللغات الضعيفة في مسائل من النحو؛ كأثرها في بناء القاعدة النحويّة، وفي التأويل، والتعليل، والعامل النحويّ.

المبحث الأوّل: أثرها في القاعدة النحويّة:

استمدّ النحاة قواعد النحو العربيّ من القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، ومن الحديث الشريف، على ما بينهم من خلاف في حجّيته، ومن كلام العرب في عصور الاحتجاج شعرا ونثرا[1]. و هذه المصادر ليست على درجة واحدة من الثبوت، والفصاحة، والحجّيّة. فالقرآن المقطوع بثبوته كلّه لفظا ومعنى، ورد بقراءات مختلفة منها المتواتر، ومنها الآحاد، ومنها الشّاذ، وكلّ ذلك حجّة في النحو[2] نظريّا على الأقلّ. والحديث الشريف منه الصحيح، ومنه الضعيف، ومنه الموضوع، وحتّى الصحيح منه قد روي بروايات مختلفة، وليست نصوصه من المصادر المتفق عليها بين النحاة في التقعيد النحويّ[3]. وأمّا كلام العرب فلغاته مختلفة، ولا يكون حجّة إلا إذا كان صادرا عن قبائل معينة، وفي مدّة زمنيّة محدّدة، تمتدّ من العصر الجاهليّ إلى منتصف القرن الثاني الهجريّ تقريبا في الحواضر، وإلى نهاية القرن الرّابع الهجريّ في البوادي[4]. وناقلو هذه اللغات منهم المتوسّع أكثر من غيره في الرواية، ومنهم المتشدّد. وتلك اللغات حوت النثر الذي قيل في السعة والاختيار، والشعر محلّ الضرورات. وبعض تلك النصوص لا يعرف قائلها، أو حصل فيها شكّ.

---

[1] الاقتراح في علم أصول النحو٩٦، وخزانة الأدب١/٥، وما بعدها.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو٩٦-٩٧

[3] نفسه١٠٦، وخزانة الأدب١/٩

[4] خزانة الأدب١/٨.

أضف إلى هذا كلّه عدم وجود خطّة محكمة تفرّق بين اللغة الفصحى النموذجيّة ولغات القبائل"فأنت تجد في البحث من بحوثهم قواعد عدة، هذه تستند إلى كلام رجل من قبيلة أسد، وتلك إلى كلام رجل من تميم، والثالثة إلى كلمة لقرشيّ، وتجد على القاعدة تفريعًا دعا إليه بيت لشاعر جاهلي، واستثناء مبنيًّا على شاهد واحد اضطر فيه الشاعر إلى أن يركب الوعر حتى يستقيم له وزن البيت[1]". فهل يُستبعد بعد هذا أن تصطدم بعض تلك الشواهد بما تقرّر من قواعد، فيحكم عليها نحاة بالضعف؟ ليس هذا ببعيد؛ بدليل أنّنا وجدناهم يحكمون بالضعف على شواهد قرآنيّة متواترة، وحديثيّة صحيحة، وشعريّة لفحول الشعراء، ونثريّة معزوّة إلى قبائل عربيّة معروفة بفصاحتها، عندما تتعارض تلك الشواهد مع قواعدهم المقرّرة. ولكن السؤال الذي يعقب هذا الحكم: هل كان لهذه اللغات الضعيفة أثر في تقعيد القواعد النحويّة؟

إنّ المتتبّع لمصادر النحو العربيّ لَيرى كثيرا من تلك القواعد قد بُنيت على لغات ضعيفة. وليس غرضنا في هذا المبحث أن نتتبّع تلك اللغات في كلّ مظانّها، ولا أن نحصي هاتيك القواعد التي بُنِيت عليها. وإنّما حسبنا التمثيل ببعضها؛ لنرى أنّ حُكْم بعضهم عليها بالضعف، لم يمنع آخرين من الإفادة منها في سائر مسائل النحو، ومن بينها القواعد. وهذه بعض الأمثلة:

١- مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا لفظا:

لقد تباينت مواقف النحاة من هذا الأسلوب؛ فبعضهم أنكر مجيئه في النثر، وحمله على باب الضرورة الشعريّة، وبعضهم ضعّفه، أوعدّه

---

[1] دراسات في فقه اللغة٦٤

قليلا، وبعضهم الآخر أجازه مطلقا؛ فإمام النحاة سيبويه عدّ هذا الأسلوب من أساليب الشرط ضعيفا؛ فقال: " ...ضعف فعلت مع أفعل، وأفعل مع فعلت...[1]". وأمّا المبرّد[2] فقد أجازه محتجّا بقول أبي زبيد الطائيّ:

من يكدني بسيّئ كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد[3]

وكذلك ذهب ابن مالك إلى جوازه مطلقا في النثر والشعر- وهو الظاهر من الشواهد في رأيي- رغم تضعيف كثير من النحاة لهذا الأسلوب؛ فقال:"والنحويّون يستضعفون ذلك. ويراه بعضهم ضرورة. والصحيح الحكم بجوازه مطلقا، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء[4]" واستشهد على هذه المسألة بقول النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-:"من يقم ليلة القدر غُفر له[5]"، وقول عائشة-رضي الله عنها-:"إنّ أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ[6]" وبشواهد كثيرة من الشعر العربيّ الفصيح، منها قول نهشل بن ضمرة:

يا فارسَ الحيّ يوم الرَّوْع قد علموا ومِدْرَهَ الخَصْم لا نِكْسا ولا وَرَعا
ومُدْرِكَ التَّبْل في الأعـــداء يطلبـه وما يشأ عندهم من تَبْلِهم مَنَعَا

---

[1] الكتاب ٣/٩٢

[2] المقتضب ٢/٥٩

[3] ينظر الشاهد في شرح الكافية الشافية٣/١٥٨٥، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٤/٣٣، وخزانة الأدب ٩/٧٦

[4] شواهد التوضيح والتصحيح١٤وما بعدها.

[5] أخرجه البخاري(باب قيام ليلة القدر من الإيمان) ١/١٦، ورقمه٣٥

[6] أخرجه البخاري(باب قول الله تعالى:لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين) ٤/١٤٩، ورقمه٣٣٨٤

وقول أعشى قيس:

وما يُرِدْ مِنْ جميعٍ بَعْدُ فَرَّقَه ... وما يُرِدْ بَعْدُ مِنْ ذِي فُرْقَةٍ جَمَعَا

وقول حاتم:

وإنَّك مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أجْمَعَا

ثمّ قال: "ولهذا الاستعمال أيضا مؤيّد من القياس. وذلك أنّ محلّ الشرط مختصّ بما يتأثر بأداة الشرط لفظا أو تقديرا. واللفظيّ أصل للتقديريّ. ومحلّ الجواب محلّ غير مختصّ بذلك؛ لجواز أن يقع فيه جملة اسميّة، وفعل أمر، أو دعاء، أو فعل مقرون بـــ"قد" أو حرف تنفيس، أو بـــ"لن"، أو بـــ"ما" النافية...[1]".

وأمّا ابن عقيل فقد ذهب إلى أنّ هذا الأسلوب قليل[2]. وأنكر ابن هشام مجيئه في النثر؛ فقال:" وَلَا يكون فِي النثر فعل الشَّرْط مضارعا وَالْجَوَاب مَاضِيا[3]"، وخصّه بالضرورة الشعريّة بقوله:"وَلَا يجوز إِن يقم زيد قَامَ عَمْرو فِي الْأَصَح إِلَّا فِي الشّعْر[4]".

وما ورد من شواهد في الحديث الشريف والأثر حجّة على من أنكر مجيئه في النثر، وكثرة شواهده الشعريّة تثبت جواز هذا الاستعمال في غير الضرورة. إذ لو حملنا كلّ ما جاء في الشعر على باب الضرورة لهدمت قواعد كثيرة من النحو العربيّ؛ لأنّها بنيت على شواهد من الشعر، وليس لها من شاهد آخر غيره.

---

[1] شواهد التوضيح والتصحيح١٥-١٧

[2] شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك٤/٣٣

[3] مغني اللبيب٩٠٩

[4] نفسه٩٠٨

٢- إضافة العدد المركّب:

قال سيبويه: "واعلم أنَّ العرب تدع "خمسة عشر" في الإضافة، والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: اضرب أيهُّم أفضل، وكالآن..."[١] أي ببناء "خمسة عشر" على فتح الجزأين. ثمّ قال:"ومن العرب من يقول: خمسة عشرك، وهي لغة رديئة[٢]".

وقد عبّر ابن مالك عن هذه اللغة بقوله:

وإنْ أُضيفَ عددٌ مُركَّبُ ... يَبْقَ البِنَا وعجزُه قد يُعْربُ[٣]

فذكر المراديّ عند شرحه لهذا البيت ثلاثة أوجه لإضافة العدد المركّب، هي:

الأول: أن يبقى بناؤه وهو الأكثر، كما يبقى مع الألف واللام بإجماع.

والثاني: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك، وحكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول: "أحد عشرك مع أحد عشر زيد" وهذا الوجه استحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح. ومنع ابن مالك القياس عليه.

فعلّق عليه المراديّ بقوله: "قال بعضهم: وهي لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة[١]".

---

[١] الكتاب ٣/٢٩٩

[٢] الموضع نفسه

[٣] ألفية ابن مالك ٦١

والوجه الثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: "ما فعلتْ خمسةُ عشرِك[٢].

فالأخفش يستحسن هذه اللغة الموصوفة بالرداءة والضعف، وابن عصفور يقول إنّها الأفصح، والمراديّ لا يوافق ابن مالك على منعه القياس عليها، ولا يرى مانعا من ذلك، إذا ثبت أنّها لغة، ولو كانت ضعيفة.

٣- الفصل بين المتضايفين بالمفعول به[٣]:

منع سيبويه[٤]، وجمهور البصريّين[٥]، والفرّاء[٦] الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به حتّى قال الفرّاء:" ولم نَجد مثله فِي العربية[٧]". وقال ابن الأنباريّ عن قراءة ابن عامر التي اعتُمِد عليها في تقعيد هذه القاعدة:"ضعيفة في القياس والإجماع[٨]".

وأجازها الكوفيّون[٩]، وابن الحاجب[١]، وابن مالك[٢]، وغيرهم[٣]

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك٣/١٣٢٩

[٢] الموضع نفسه

[٣] تنظر المسألة في ائتلاف النصرة٥١، وما بعدها.

[٤] لا يجيز الفصل بين المتضايفين إلا في الشعر. ينظر الكتاب١/١٧٦-١٧٧

[٥] الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٣٤٩

[٦] معاني القرآن للفراء١/٣٥٨

[٧] نفسه

[٨] البيان في غريب إعراب القرآن١/٣٤٣

[٩] الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٣٤٩

محتجّين بالسماع والقياس[٤]. وعمدة السماع في هذه القاعدة عندهم قراءة ابن عامر السبعيّة[٥] لقوله تعالى(وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ[٦])ببناء"زُيِّنَ"للمجهول،ورفع"قتلُ"، ونصب"أولادَهم"، وجرّ"شركائِهم"

ولا يوجد غير هذه القراءة شاهدٌ على هذه القاعدة من كلام العرب المنثور، وكفى بها حجّة. قال الأستاذ علي النجدي ناصف في معرض دفاعه عن الزمخشريّ الذي ردّ قراءة ابن عامر :"كلّ من تصدّى للردّ على الزمخشريّ لم يستطع أن ينقض كلامه عن ابن عامر بشاهد من الكلام المنثور، جاء فيه الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، كما في قراءة ابن عامر[٧]". لذلك لم تسلم هذه القراءة من طعن الطاعنين من

---

[١] قال ابن الحاجب:"وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول كقراءة ابن عامر" شرح الكافية للرضي ٢٩٣/١

[٢] قال ابن مالك:" فصلُ مضافٍ شبهِ فعلٍ ما نصبْ مفعولا أو ظرفا أجِزْ ..." ألفية ابن مالك ٣٨.

[٣] كابن هشام، وأبي حيّان، ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك١٥٢/٣، والبحر المحيط٦٥٧/٤

[٤] ينظر تفاصيل ذلك في الإنصاف في مسائل الخلاف٣٥١/٢ وما بعدها(مسألة: القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه)، والدر المصون١٧٦/٥ .

[٥] التيسير في القراءات السبع١٠٧

[٦] سورة الأنعام، الآية ١٣٧

[٧] مجلّة مجمع اللغة العربيّة ٤٠/١٧

النحاة والمفسّرين، ووصفها بشتّى النعوت كالقبح[1]، واللحن[2]، والضعف[3]. وبلغ طعن الزمخشريّ منتهاه؛ فقال–وقد أساء في عبارته– :" أمّا الفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ:

زجَّ القَلُوصَ أبى مَزَادَهْ[4]

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته[5]".

فردّ عليه أبو حيّان بقوله:" وَأَعْجَبُ لِعَجَمِيٍّ ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَرُدُّ عَلَى عَرَبِيٍّ صَرِيحٍ مَحْضَ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ مَوْجُودٍ نَظِيرُهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي غَيْرِ مَا بَيْتٍ وَأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذَا الرَّجُلِ بِالْقُرَّاءِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ تَخَيَّرَتْهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَقَدِ اعْتَمَدَ

---

[1] الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ، ١٥١

[2] قاله النحاس، كما جاء في تفسير القرطبي٧/٩٢. ولم أقف عليه في كتابه إعراب القرآن.

[3] المحرّر الوجيز٢/٣٥٠

[4] ينظر الشاهد في الخصائص٢/٤٠٨، والمفصل في صنعة الإعراب١٣٣، والإنصاف في مسائل الخلاف٢/٣٤٩، وشرح الكافية الشافية٢/٩٨٥، وائتلاف النصرة ٥٢، وشرح الأشموني٢/١٨٠، وحاشية الصبان٢/٤١٧

[5] الكشّاف٢/٧٠

الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقْلِهِمْ لِضَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ[1]".

كما ردّ عليه أحمد الإسكندريّ، فقال بعد أن ساق شواهد على جواز الفصل:" فهذه كلها نكت مؤيدة بقواعد منظرة، بشواهد من أقيسة العربية، تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة[2]".

فهل يُقبل من أيّ أحد كائنا من كان أن يتجاسر على قراءة سبعيّة متواترة. والنحاة جميعا من الناحية النظريّة عندهم جميع القراءات حجّة، بما فيها تلك القراءات الشاذة؟.

٤- تأنيث" أيّ" الموصولة:

يرى جمهرة النحاة أنّ"أيّ"الموصولة تلزم التذكير حتّى مع المؤنّث ؛ نحو: أيّ أرض. وجوّز الفرّاء أن تلحقها تاء التأنيث، إذا أريد بها المؤنث نحو: "أية أرض". قالوا: وهي لغة ضعيفة[3]. وقال الفرّاء: "بِأَيِّ أَرْضٍ، وبأيّة أرض. فمن قال: بِأَيِّ أَرْضٍ اجتزأ بتأنيث الأرض من أن يُظهِر فِي أيّ تأنيثًا آخر. ومن أنَّث قَالَ: قد اجتزؤوا بأيّ دون ما أضيفَ

---

[1] البحر المحيط٤/٦٥٨

[2] الانتصاف٢/٦٩

[3] ينظر الدرّ المصون٩/٧٥، واللباب في علوم الكتاب١٥/٤٦٨، وفتح القدير٤/٢٨٢، والنحو الوافي١/٣٦٥

إِلَيْهِ، فلا بدّ من التأنيث[1]". واستشهد على كلامه بقول الشاعر:

بأيّ بلاء أَمْ بأيَّة نعمة ... يقدّم قبلي مسلم والمهلب[2]

ويمكن أن يستشهد على ذلك أيضا بقول الكميت الأسديّ:

بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهم عارا عليّ وتحسب[3]

٥- صرف مَا لَا ينْصَرف في النثر:

أجمع النحاة[4] على جواز صرف ما حقّه أن يُمنع من الصرف، في ضرورة الشعر فقط، كقول فاطمةَ الزهراء-رضي الله عنها-في رثاء والدها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم:

ماذا عَلى مَنْ شمَّ تُربة أحمدٍ ... أن لا يَشَمَّ مَدى الزَّمانِ غَواليا[5]

بجرّ "أحمد"وتنوينه. قال ابن مالك:

ولاضطرار أو تناسب صرف ... ذو المنع[6].....

وأجاز بعضهم ذلك مطلقاً في الشعر والنثر، ولم يستثن إلا "أفعل". وهي لغة ضعيفة لبعض العرب حكاها الأخفش، وقال: كأنها لغة الشعراء. لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر، فجرى ذلك على ألسنتهم في

---

[1] معاني القرآن للفرّاء٢/٣٣٠، وينظر٢/١٤٣.

[2] نفسه٢/١٤٣، وينظر زاد المسير٣/٨٣

[3] أوضح المسالك٢/٥٩، وشرح ابن عقيل على الألفية٢/٥٥، وتوضيح المقاصد والمسالك١/٥٦٦، وشرح الأشموني١/٣٧٣

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٤٠٣

[5] ينظر الشاهد في نهاية الأرب١/٣٢٤-١٨/٤٠٣، والكشكول٢/٢٩١، وجامع الدروس العربيّة٢/٢٢٢.

[6] ألفية ابن مالك٥٧

الكلام[1].

قلت: لم أقف على شاهد من النثر يُستدلّ به على الجواز. وإذا ثبت ما قاله الأخفش تكون لغة الشعر قد غلبت على لغة الكلام، ولكن لا ندري هل غلبت على لغة الشاعر وحده، أو على لغة القبيلة بأسرها؛ وبذلك ينتفي الفرق بين الممنوع من الصرف، والاسم المصروف.

٦- دخول لام الأمر على المضارع:

وأسماها بعضهم[2] لام الطلب لتشمل الأمر، والدعاء، والالتماس؛ نحو قوله تعالى:(لينفق ذو سعة من سعته[3])، وقوله: (ليقض علينا ربك[4])، وقولك لمن يساويك: لتفعلْ.

وتدخل هذه اللام على المضارع المبنيّ للمجهول سواء أكان مسندا للمتكلّم، أم للمخاطب، أم للغائب، ولا يُؤَدَّى الأمر في هذه الحال إلا بها؛ قال المراديّ:" واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه، إلا باللام، سواء أكان للمتكلم، نحو: لأُعْنَ بحاجتك، أم للمخاطب، نحو: لِتُعْنَ بحاجتي، أم للغائب، نحو: لِيُعْنَ زيد بالأمر[5]".

وفي دخولها على المضارع المبنيّ للمعلوم تفصيل، فإن كان مسندا

---

[1] ينظر المحرّر الوجيز٥/٤٠٩، ومفاتيح الغيب٣٠/٧٤٣، والبحر المحيط١٠/٣٦٠، وهمع الهوامع١/١٣٢، وشرح التصريح٢/٣٥٢ ، وإعراب القرآن وبيانه١٠/٣١٥، وجامع الدروس العربيّة٢/٢٢٤.

[2] الجنى الداني١١١

[3] سورة الطلاق، الآية٧

[4] سورة الزخرف، الآية٧٧

[5] الجنى الداني١١١

للغائب، أو للمتكلّم المفرد أو المشارك دخلت، نحو قوله تعالى: (لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ من سَعته)، وفي الحديث:"قوموا فلْأُصَلِّ لكم[1]"، وقوله تعالى:(ولْنَحْمِلْ خطاياكم[2]).

وإن كان مسندا للمخاطب ففي ذلك خلاف. فقد منع جمهور النحويّين دخولها، وقالوا: إنه لغة رديئة قليلة لا تكاد تحفظ[3]. وأجاز ذلك الزجّاجي، وقال عن هذه اللغة: إنّها جيّدة[4]. ومما احتجّ به على هذه المسألة:

-قراءة الرسول صلى الله عليه وسلّم، وعثمان بن عفان، وأنس، وزيد بن ثابت، وأبي، وغيرهم لقوله تعالى(فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ[5]) (فلتفرحوا) بتاء الخطاب.أي فافرحوا. وهى قراءة متواترة، وليست شاذّة كما قال بعضهم[6]، ولا عيبا كما قال الكسائيّ[7]؛ فقد رواها رُوَيس عن يعقوب، وهو من العشرة[8].

ونلحظ أنّ القراءات لم تسلم من الطعن حتّى من الكوفيّين، على عكس ما يشاع أنّ البصريّين هم من عُرفوا بذلك، وأنّ الكوفيّين

---

[1] صحيح البخاري١/٨٦، ورقمه ٣٨٠ مسند أحمد١٩/٣٤٧، ورقمه١٢٣٤٠

[2] سورة العنكبوت، الآية١٢

[3] تفسير الألوسي١٣/٦٨

[4] الجنى الداني١١١، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/١٢٦٦

[5] سورة يونس، الآية٥٨

[6] تفسير الألوسي١٣/٦٨، والمحتسب١/٣١٣

[7] معاني القرآن١/٤٦٩،

[8]تنظر القراءة في حجة القراءات٣٣٣، والنشر في القراءات العشر٢/٢٨٥، وتحبير التيسير في القراءات العشر٤٠٠

حريصون على السماع أكثر من غيرهم؛ فهذا الإمام الكسائيّ، وهو أحد القرّاء السبعة، ورأس المدرسة الكوفيّة، يعيب هذه القراءة المتواترة، وكذلك فعل الفرّاء، فخطّأ قراءة سبعيّة متواترة[1]. والمسألة تحتاج إلى تتبّع وإحصاء، ليحكم لهم أو عليهم.

-وقوله صلى الله عليه وسلّم:"لتأخذوا مصافّكم[2]"أي خذوا مصافّكم يعني مواقعكم في الحرب.

قلت: ليس في هذا الحديث حجّة؛ لأنّه لم يثبت في كتب الحديث بهذا النصّ. والدليل إذا تطرّق له الاحتمال سقط به الاستدلال.

- وقول الشاعر:

لِتَقُمْ أنت يا ابنَ خيرِ قُرَيشٍ فَتُقَضَّى حوائجُ المسلمينا[3]

وموضع الشاهد فيه قوله "لتقم" حيث استعمل الشاعر أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة، المقرون بلام الأمر،

-وقول الآخر:

فلتكن أبعد العُدَاةِ من ... الصلح من النجم جَارُهُ العَيُّوقُ[4]

---

[1] معاني القرآن للفرّاء١/٢٢٣

[2] لم أقف عليه بنصه في كتب الحديث، وهو متداول في كتب التفسير ، وكتب النحو. ينظر معاني القرآن للفرّاء١/٤٧٠، وتفسير الثعلبي٥/١٣٦، وتفسير القرطبي٨/٣٥٤، والجنى الداني١١١

[3] لم أقف على قائله، والشاهد المجهول القائل لا يُعتدّ به. وينظر الإنصاف٢/٤٢٧، ومغني اللبيب٧١٦، وشرح التصريح١/٥١- ٢/٣٩٥

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٤٢٩

وموضع الشاهد فيه قوله"فلتكن أبعد.... إلخ" حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة المقرون بلام الأمر.

-وقول الآخر:

لِتُبْعد إذ نأى جَدْوَاكَ عنِّي ... فلا أشقى عليك ولا أُبَالِي[1]

وموضع الشاهد فيه قوله "لتبعد" حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة المقرون بلام الأمر.

ويظهر أنّ الشواهد على هذه المسألة من غير الشعر قليلة، أو غير ثابتة، وهو ما انتهى إليه جمهور النحاة، فمنعوا دخول اللام على المضارع المسند للمخاطب؛ فكأنّ العرب استغنوا بصيغة"افْعَلْ" عن هذا الأسلوب. قال المراديّ:" وإن كان للمخاطب فللأمر به طريقان: الأولى بصيغة افْعَلْ، وهذا هو الكثير، نحو: اعلم. والثانية باللام، وهو قليل[2]".

٧-حذف نون الوقاية من"ليت"

خصّ جمهور النحاة حذف نون الوقاية من"ليت" عند اتصالها بياء المتكلّم بضرورة الشعر؛ قال سيبويه:"قد قال الشعراء: ليتى إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربى والمضمَر منصوب"، واستشهد على ذلك بقول زيد الخيل:

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتي ... أُصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالِى

وأجاز ثعلب حذفها من غير ضرورة؛ فقال:" ليتى وليتني، ولعلى

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٤٢٩

[2] الجنى الداني١١٠

ولعلني، وإني وإنني، وكأني وكأنني... كلّها يجوز بالنون وبحذفها[1]".

ومنع أبو البقاء العكبريّ حذفها من"ليت"؛ لأنّ ذلك ضعيف فِي الْقيَاس، قَلِيل فِي الِاسْتِعْمَال؛ كما قال[2].

وإذا كان هذا الفريق من النحاة قد أخذ بلغات ضعيفة لبعض العرب، وقعّد عليها القواعد، ولو خالفت قواعد أخرى مستمدّة ممّا عليه أكثر العرب، فإنّ هناك فريقا آخر لم يرتض هذا المسلك، ولجأ إلى تأويل تلك اللغات الموصوفة بالضعف.

---

[1] مجالس ثعلب ٢٦/١

[2] اللباب في علل البناء والإعراب ٢١٩/١، وينظر شرح الكافية الشافية ٢٢٦/١

المبحث الثاني:أثرها في التأويل النحوي:

للتأويل تعريفات كثيرة منها أنّه:"بَيَان أحد محتملات اللَّفْظ[1]"، أو "مَا ورد فِيهِ وُجُوه كَثِيرَة[2]"، أو "توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة بما ظهر من الأدلة[3]".

وأمّا التأويل الذي نقصده هنا فهو النظر فيما نُقل من لغات مخالفة لأقيسة النحاة، وقواعدهم المستنبطة من الكلام الفصيح، بعد استقرائهم لأكثر كلام العرب، لتوجيه تلك اللغات الموصوفة بالضعف بالاحتمالات الممكنة، بما لا يُخرجها عن قواعد النحو العربيّ، أو يؤدّي إلى تغيير تلك القواعد، أو عدم اطّرادها، أو هدمها.

فالنحاة من كلتا المدرستين البصريّة والكوفيّة، وغيرهم من النحويّين يعمدون إلى تأويل ما خالف أقيستهم وقواعدهم لإدخاله ضمن النحو المألوف، ولو كان بعض تلك التأويلات بعيدا؛ يقول الأستاذ أحمد أمين:"النحاة بقياسهم أهدروا كثيرا من الاستعمالات التي كان ينطق بها العرب في نظير وضع قواعدهم الكلّيّة...وسمّوا ما خرج عن قواعدهم شذوذا، أو أوّلوه تأويلا بعيدا، ليتّفق ومذاهبهم[4]". ولقد غلب التأويل على البصريّين أكثر من الكوفيّين[5].

ومن هنا أصبحت تلك الشواهد التي كثيرا ما تحال على باب

---

[1] الكليات ٢٦١

[2] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ٣٩

[3] معجم الفروق اللغويّة ١٣٠

[4] ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصريّة، ط٨، ١٩٧٤م.

[5] ينظر البحث اللغوي عند العرب١٣٨

الضرورة الشعريّة؛ لأنّها خارجة عن مذاهبهم وأقيستهم، ميداناً خصبا، ومجالا رحبا لتأويلات النحاة وتعليلاتهم. وما هي في الحقيقة إلا محاولة من المتأوّلين للتوفيق بين القاعدة المقرّرة والشاهد المخالف لها. "إذ كل طرف لا يتردد في إلقاء جملة مما احتج به الطرف الآخر في بحر الضرورة[1]" ولعلّ هذا ما عناه أبو حيّان بقوله:"التأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء، ثمّ جاء شيء يخالف الجادّة فيُتَأوّل[2]". وما أكثر تلك الشواهد الصحيحة الفصيحة التي خالفت القواعد النحويّة المقرّرة!، فلجأ بعض النحويّين إلى تأويلها، فكان من تلك التأويلات ما هو مقبول، ومنها ما فيه تكلّف وتعسّف. على حين ذهب آخرون إلى الأخذ بظاهر تلك الشواهد، وعدم تأويلها، وعدّلوا تلك القواعد بما يتناسب مع الشواهد المخالفة. ومن أمثلة ذلك:

١- مطابقة الفعل للفاعل إفرادا وتثنية وجمعا:

اللغة المشهورة في العربيّة إذا تقدّم الفعل على فاعله الظاهر أن يبقى الفعل ملازما للإفراد دائما، وإن كان الفاعل مثنّى أو مجموعا. فيقال مثلا: "جاء الرجل" و"جاء الرجلان" و"جاء الرجال"، بإفراد الفعل: "جاء" دائما، ولا يقال في اللغة المشهورة: "جاءا الرجلان" ولا "جاؤوا الرجال"؛ قال ابن مالك:

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا[3]

---

[1] الضرورة الشعريّة ومفهومها لدى النحويّين٤٠٠

[2] الاقتراح للسيوطيّ٧٥

[3] ألفية ابن مالك٢٥

وعلى هذا النحو، جاءت أكثر الجمل الفعلية في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: {وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ[1]} ولم يقل: قاتلوا معه. وقوله سبحانه: {إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا[2]} ولم يقل: همتا طائفتان.

تلك هي القاعدة المطردة في كلام العرب شعرا ونثرا. ولكن جاءت طائفة من الشواهد لبعض العرب على خلاف هذا؛ فطابق فيها الفعل الفاعل، وألحق علامة تثنية أو جمع للدلالة على تثنية الفاعل أو جمعه.وممّن أعرب من النحاة الاسم الظاهر فاعلا، والضمير المتصل بالفعل علامة تثنية، أو جمع أبو الحسن الأخفش[3]، وأبو عبيدة[4]، ونسب هذا القول إلى سيبويه[5]. وقد عرفت هذه الظاهرة عند النحاة بلغة "أكلوني البراغيث". والوجه أن يقال: أكلني البراغيث.

وقد سُمّيت هذه اللغة بذلك لأن سيبويه[6] مثّل لها في كتابه بهذا المثال فقال: "في قول من قال: أكلوني البراغيث"، كما قال في موضع آخر: "ومن قال: أكلوني البراغيث، قلت على حد قوله: مررت برجل أعورين أبواه". وإن كان قد مثّل لها أيضا بأمثلة أخرى؛ كقوله: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذه

---

[1] سورة آل عمران١٤٦

[2] سورة آل عمران١٢٢

[3] معاني القرآن للأخش١/٢٨٦، وينظر الدر المصون٨/٣١٤

[4] مجاز القرآن٢/٣٤، وينظر الدر المصون٣/٣٥٤

[5] مغني اللبيب٤٧٩،

[6] ورد ت عبارة"أكلوني البراغيث"في خمسة مواضع من كتاب سيبويه١/٢٠،١٩ ٧٨، -٢/٤١-٣/٢٠٩

بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة[1]". وهذه اللغة سمّاها ابن مالك في كتبه[2] بلغة "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار".وهو جزء من حديث شريف صحيح،تباينت آراء أهل العلم في توجيهه. وإذا كان سيبويه قد وصف هذه اللغة بالقلّة، وهي بلا شكّ قليلة بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى المشهورة، وإن كان الوارد المسموع بها كثير في ذاته، فإنّ هناك من النحاة من وصفها بالضعف[3]، والرداءة[4]، والشذوذ[5]، على الرغم من ثبوتها عن بعض العرب، وهم بلحارث بن كعب[6]، وطيء[7]، وأزد شنوءة[8].

ولكن هذه الأوصاف لم تمنع بعض النحاة من حمل بعض الآيات عليها؛ قال المراديّ: حمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى (ثم عموا وصمّوا كثير منهم)، (وأسروا النجوى). ثمّ قال: ولا ينبغي ذلك لأن هذه اللغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة[9].ولكنّ السُّهَيْلِيَّ

---

[1] الكتاب٢/٤٠

[2] التسهيل٤٤، ١٤٠، ٢٢٦

[3] البيان في غريب إعراب القرآن١/٣٠٢

[4] الموجز في قواعد اللغة العربيّة٢١٦

[5] البحر المحيط٧/٤٠٨

[6] ارتشاف الضرب٢/٢٦

[7] الجنى الداني١٧١

[8] القاموس المحيط١٣٥٥(باب الألف الليّنة)، والجنى الداني١٤٩، ١٧١ وينظر اللباب في علوم الكتاب١٨/٢٣٨

[9] الجنى الداني ١٧٠

لم يرتض مثل هذا الموقف من النحاة، ونازع مَنْ قال منهم إنّها لغة ضعيفة[1].

فاختلف العلماء في تأويل شواهد لغة"أكلوني البراغيث"، وما حُمِل عليها من آيات الذكر الحكيم إلى أقوال متعدّدة، تَعَرَّضَ لها جُلّ الذين فَسَّروا القرآنَ وأَعْرَبوه؛ فشملت أحوال الإعراب الثلاثة من رفع، ونصب، وجرّ، وقلّبوها على سائر الأوجه الإعرابيّة الممكنة، والمحتملة في العربيّة كالبدل، والخبر، والفاعل، والمبتدأ، والمفعول،والنعت، والمجرور.

ومن ذلك ما قاله السمين الحلبيّ في تأويل قوله تعالى: {وَأَسَرُّواْ النجوى الذين ظَلَمُواْ[2]}:

"يجوزُ في محلِّ» الذين «ثلاثةُ أوجهٍ: الرفعُ والنصبُ والجرُّ". ثمّ بدأ بتأويل احتمال الرفع، فذكر ستّة أوجهٍ:

أحدها: أنه بدلٌ من (واو) أَسَرُّوا «تنبيهاً على اتِّسامهم بالظلمِ الفاحش، وعزاه ابن عطية لسيبويه[3]، وغيره للمبرد[4].

قلت: وقال به أيضا الأخفش[5]، والفرّاء[6]، وأبو عبيدة[7].

---

[1] البحر المحيط٣/٣٠٩، ٧/٢٩٧

[2] سورة الأنبياء، الآية ٣

[3] المحرر الوجيز٤/٧٤، وينظر الكتاب١/٧٨

[4] تفسير البغوي٣/٢٨٣ (إحياء التراث)، والبحر المحيط٧/٤٠٨

[5] معاني القرآن للأخفش١/٢٧٦

[6] معاني القرآن للفراء١/٣١٦

[7] مجاز القرآن ٢/٣٤

الثاني: أنه فاعلٌ. والواوُ علامةُ جمعٍ دَلَّتْ على جمعِ الفاعل، كما تَدُلُّ التاءُ على تأنيثه، وكذلك يفعلون في التثنية فيقولون: قاما أخواك. وأنشدوا:

يَلُوْمونني في اشتراء النَّخي ... لِ أهلي فكلُّهُمُ أَلْوَمُ

وإليه ذهب الأخفش[1]، وأبو عبيدة[2]. وضعَّف بعضُهم هذه اللغةَ، وبعضُهم حَسَّنَها ونسبها لأزد شنوءة[3].

قلت: نسب ابن هشام هذا الوجه إلى سيبويه أيضا[4].

الثالث: أن يكونَ (الذين) مبتدأً، و (أَسَرُّوا) جملةً خبريةً قُدِّمَتْ على المبتدأ، ويُعْزَى للكسائي[5].

الرابع: أن يكون (الذين) مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ؛ فقيل تقديره: يقولُ الذين. واختاره النحاس[6] قال: والقول كثيراً ما يُضْمَرُ. ويَدُلُّ عليه قولُه بعد ذلك: {هَلْ هذآ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ} . وقيل: تقديرُه: أَسَرَّها الذين ظلموا.

الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هم الذين ظلموا[7].

---

[1] معاني القرآن للأخفش١/٢٧٦، ٢/٤٤٧ وقد جوّز فيه هذا الوجه أيضا.

[2] نسب إليه في البحر المحيط٧/٤٠٨، وما في مجاز القرآن هو الوجه الأول كما ذكرت.

[3] في البحر المحيط٧/٤٠٨:" قِيلَ وَهِيَ لُغَةٌ شَاذَّةٌ. قِيلَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لُغَةٌ حَسَنَةٌ، وَهِيَ من لغة أزدشنوءة"

[4] مغني اللبيب٤٧٨

[5] البحر المحيط٧/٤٠٨

[6] إعراب القرآن للنحاس٣/٤٦

[7] نفسه، وينظر البحر المحيط٧/٤٠٨

السادس: أنه مبتدأٌ. وخبرُه الجملةُ من قوله: {هَلْ هذآ إِلاَّ بَشَرٌ} ولا بُدَّ من إضمار القولِ على هذا القول تقديرُه: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلاَّ بَشَرٌ، والقولُ يُضمر كثيراً[1].

والنصبُ مِنْ وجهين: أحدُهما: الذمُّ[2]. الثاني: إضمار أعني[3].

والجرُّ من وجهين أيضاً: أحدهما: النعت، والثاني: البدلُ، من «للناس» ، ويعزى هذا للفراءِ وفيه بُعْدٌ[4].

وما قاله الإمام القرطبي في تأويل قوله تعالى: " (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ[5]) أَيْ عَمِيَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَصَمَّ بَعْدَ تَبَيُّنِ الْحَقِّ لَهُمْ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَارْتَفَعَ" كَثِيرٌ" عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْوَاوِ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ سَعِيدٌ: كَمَا تَقُولُ رَأَيْتَ قَوْمَكَ ثُلُثَيْهِمْ. وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ أَيِ الْعُمْيُ وَالصُّمُّ كَثِيرٌ مِنْهُمْ. وَإِنْ شِئْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ الْعُمْيُ وَالصُّمُّ مِنْهُمْ كَثِيرٌ.

وَجَوَابٌ رَابِعٌ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ: (أَكَلُونِي البراغيث)[6]".

ويبدو أنّ القرطبيّ لا يفضّل حمل الآية على هذه اللغة؛ لذلك جعلها آخر التأويلات، وإن كانت هي الأَوْلى بالتقديم؛ لأنّها لغة لقبائل عربيّة معيّنة، كطيّئ، وأزد شنوءة. وقد خلّد القرآن الكريم هذه اللغة، كما خلّد

---

[1] اللباب في علوم الكتاب١٣/٤٤٧-٤٤٨

[2] نسبه أبو حيان في البحر المحيط٧/٤٠٨ للزجاج. وما في معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/٣٨٤:" رفعاً على الذم على معنى هم الذين ظلموا".

[3] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٨٤، والبحر المحيط٧/٤٠٨، واللباب في علوم الكتاب١٣/٤٤٨

[4] معاني القرآن للفرّاء٢/١٩٨، والبحر المحيط٧/٤٠٨

[5] سورة المائدة، الآية٧١

[6] تفسير القرطبي ٦/٢٤٨

لغات غيرها. ويؤكّد هذا ما فسّر به جمع من العلماء حديث"أنزل القرآن على سبعة أحرف[1]" أنّها سبع لغات من لغات العرب[2].وقد قال المراديّ:" أنكر قوم، من النحويين، هذه اللغة، وتأولوا ما ورد منها. ولا يقبل قولهم في ذلك. بل هي ثابتة بنقل الأئمة[3]".

تلك هي آراء المفسرين والنحاة واللغويين العرب، في هذه الظاهرة. وهي توجيهات غير ممتنعة عند من يسمعها من غير المتحدّثين بلغة"أكلوني البراغيث". وأمّا أصحاب تلك اللغة فلا يحقّ لأحد أن يخطّئهم فيها، بله أن يخطّئ القرآن الكريم الذي حُملت بعض آياته على هذه اللغة، فيقترح بعض المتجاسرين[4] على كتاب الله تعالى حَذْفَ الواوِ من (أَسَرُّوا)في الآية، والاكتفاءَ باسمِ الموصولِ فاعلاً.وهذا منه سفاهة. والصحيح أنّها لغة صحيحة فصيحة، وشواهدها كثيرة جدّا، كما سيأتي.

وأمّا من ضعّف هذه اللغة كالحريريّ، وادّعى أنّ القرآن لم ينطق بها، ولم ترد في أخبار الرسول- عليه السلام- ولا نُقلت عن الفصحاء[5]

---

[1] صحيح البخاري٣/١٢٢، ورقمه٢٤١٩

[2] ينظر الصاحبي٣٢

[3] الجنى الداني١٤٩

[4] نسب د. صلاح الخالدي هذا الكلام إلى رجل دين نصراني، اسمه المستعار عبد الله فادي، وله كتاب عنوانه. "هل القرآن معصوم؟" وقد تطاول فيه على القرآن الكريم، فردّ عليه د. الخالدي، جزاه الله خيرا. ينظر القرآن ونقض مطاعن الرهبان٣٧٢

[5] درّة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ ١٢٨

فهو محجوج بالآيتين اللتين حملتا على هذه اللغة ، وما ورد عليها من شواهد في الحديث الشريف، وفي كلام العرب.

قال ابن مالك: وقد تكلّم بهذه اللغة النبيّ صلّى عليه وسلّم[1]. وقال السهيلي:" ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح، ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها[2]". ومن تلك الأحاديث هذه المجموعة، وهي قُلٌّ من كُثْرٍ؛ لأنّني وقفت على أكثر من ثمانين شاهدا من الحديث والأثر على هذه اللغة في كتب الحديث وشروحها، ومنها:

١- قوله صلّى الله عليه وسلّم:"يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار[3]" بدلا من: تتعاقب فيكم ملائكة.

٢- وقوله عليه الصلاة والسلام:"وكُنّ أمّهاتي تحثّني على خدمته[4]" بدلا من كانت أمّهاتي. وقوله:"مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ يُؤْوِيهِنَّ، وَيَرْحَمُهُنَّ، وَيَكْفُلُهُنَّ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةَ [5]" بدلا من كان له ثلاث بنات.

٣- وقوله:" فَلَمَّا سَجَدَ وَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ كَفَّاهُ [6]" بدلا من وقعت ركبتاه.

---

[1] شرح الكافية الشافية٢/٥٨١

[2] ينظر الجنى الداني١٧٠، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/٥٨٦

[3] صحيح البخاري، باب فضل صلاة العصر١/١١٥

[4] مسند أحمد١٩/١٣٢، ط الرسالة، ورقمه ١٢٠٧٧

[5] نفسه٢٢/١٥٠، ط الرسالة، ورقمه ١٤٢٤٧

[6] سنن أبي داود، باب افتتاح الصلاة ١/١٩٦، ورقمه ٧٣٦، وباب كيف يضع ركبتيه قبل يديه١/٢٢٢، ورقمه ٨٣٩

٤- وقوله:" يُلْقِينَ النِّسَاءُ صَدَقَةً[١]" بدلا من تلقي النساء.

وأما ما ورد من الشواهد الشعريّة على هذه اللغة فما أكثرها في شعر عصور الاحتجاج! ومن أمثلة ذلك قول عمرو بن ملقط الطائي، وهو شاعر جاهلي:

ألفيتا عيناك عند القفا ... أولى فأولى لك ذا واقيه[٢]

فقد اتصلت ألف الاثنين بالفعل في(ألفيتا)مع مجيء الفاعل الظاهر بعده(عيناك).

ومثله قول الآخر:

فأدركنه خالاته فخذلنه ألا إن عرق السوء لا بد مدرك[٣]

فقد اتصلت نون النسوة بالفعل(أدركنه)مع مجيء الفاعل الظاهر بعده(خالاته).

وقول الشاعر:

نصروك قومي، فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا[٤]

---

[١] صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين٢/٦٠٣، ورقمه ٨٨٥، وصحيح ابن خزيمة، باب الخطبة على المنبر في العيدين٢/٣٤٨، ورقمه ١٤٤٤

[٢] الجمل في النحو٢٨٢، وسر صناعة الإعراب٢/٣٥٠، وأوضح المسالك٢/٨٩، ومغني اللبيب٤٨٥

[٣] منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل٢/٨٤

[٤] شواهد التوضيح والتصحيح١٩٢، وشرح الأشموني١/٣٩٠، وحاشية الصبان٢/٦٧

فقد ألحق الواو بالفعل في قوله " نصروك " مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله " قومي ".

ومثله قول أمية بن أبي الصلت:

يلومونني في اشتراء النخيـ ... ـل أهلي فكلّهم يعذل[1]

فقد اتصلت الواو بالفعل(يلومونني)مع مجيء الفاعل الظاهر بعده(أهلي). وكذلك قول أبي عبد الرحمن العتبي:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر[2]

فقد جاء الفعل (رأين) متصلا بنون النسوة،مع أنّ الفاعل ظاهر بعده، وهو(الغواني).

ومثله قول الفرزدق:

ولكنْ دِيَافِيٌّ أبوه وأمّه ... بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السّليطَ أقاربُهْ[3]

فاتصلت نون النسوة بالفعل(يعصرن)مع مجيء الفاعل الظاهر بعده (أقاربه).

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تولى قتال المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعد وحميم[4]

---

[1] شرح ابن عقيل٢/٨٢، وشرح الأشموني١/٣٩١، وحاشية الصبان٢/٦٧

[2] شواهد التوضيح والتصحيح١٩٣، وشرح الكافية الشافية٢/٥٨٢، وشرح شذور الذهب٢٢٩، وشرح ابن عقيل٢/٨٣، وشرح الأشموني١/٣٩٢، وحاشية الصبان٢/٦٧

[3] الكتاب ٢/٤٠، والخصائص٢/١٩٦، وسر صناعة الإعراب٢/١١٧، و إيضاح شواهد الإيضاح١/٤٩٦

[4] شرح الكافية الشافية٢/٥٨١، والجنى الداني١٧٥، وأوضح المسالك٢/٩٣،

فألحق علامة التثنية وهي الألف في "أسلماه" مع المتعاطفين وهما "مبعد وحميم".

وكذلك قول عروة بن الورد:

دعيني للغنى أسعى فإني ... رأيت الناس شرهم الفقير

وأبعدهم وأهونهم عليهم ... وإن كانا له نسب وخير[1]

فألحق علامة التثنية وهي الألف في "كانا" مع المتعاطفين وهما "نسب وخير".

ومثله قول مجنون ليلى:

ولو أحدقوا بي الإنس والجنّ كلّهم ... لكي يمنعوني أن أجيك لجيت[2]

أي: ولو أحدق الإنس والجن.

ومنه قول الشاعر:

بني الأرض قد كانوا بنيّ، فعزني ... عليهم، لإخلال المنايا، كتابها[3]

فقد اتصلت الواو بالفعل(كانوا)مع مجيء الفاعل الظاهر بعده(بنيّ).

ومثله أيضا قول الآخر:

نُسِيَا حاتمٌ وأوسٌ لَدُنْ فَا ... ضَتْ عَطَايَاكَ يابن عبدِ العزيز[4]

وشرح شذور الذهب٢٢٧، وشرح ابن عقيل٢/٨١، وشرح الأشموني١/٣٨٩، وشرح التصريح١/٤٠٦، وحاشية الصبان٢/٦٦

[1] أوضح المسالك٢/٩٤، وشرح التصريح١/٤٠٦

[2] ديوانه

[3] شرح الكافية الشافية٢/٥٨٢، والجنى الداني١٧٠

[4] شواهد التوضيح والتصحيح١٩٢، وشرح الأشموني١/٣٩٠، وحاشية الصبان٢/٦٧

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل(نُسِي)مع المتعاطفين،وهما"حاتم وأوس".

ومنه قول الشاعر:

يلومونني في حبّ ليلى عواذلي ولكنّني من حبّها لَعميدُ[1]

فقد اتصلت الواو بالفعل(يلومونني)مع مجيء الفاعل الظاهر بعده(عواذلي).

وإنما أكثرت من ذكر هذه الشواهد، ليتبيّن "فادي"- الذي اتخذ هذه اللغة متّكأ، لينال من كتاب الله تعالى-،شيوعَ هذه الظاهرة في الشعر العربي، وكذلك من كان على شاكلته، وليعلموا أنّ لغة"أكلوني البراغيث"كما يُسمّونها ليست قليلة، كما يتصوّر بعضهم، ولا ضعيفة[2]،ولا رديئة وَلا الْعَرَبُ عَلَى خِلَافِهَا[3]، ولا ركيكة[4]،ولا مرذولة[5] ولا أنّها لا مدخل لها في القرآن[6]. وإنّما هي في كلام العرب لغة ثابتة[7]، معروفة[8]، فاشية[1]، كثيرة[2]، صحيحة، فصيحة[3]، حسنة[4]. وكثيراً ما جاء

---

[1] تهذيب اللغة١٠/١٣٩، والمفصل في صنعة الإعراب٣٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف١/١٦٩، واللباب في علل البناء والإعراب١/٢١٧، والجنى الداني١٣٢، ومغني اللبيب٣٠٧، وشرح ابن عقيل١/٣٦٣

[2] البحر المحيط ٣/٣٠٩

[3] البحر المحيط٣/٣٠٩

[4] تفسير الرازي٨/٣٣١

[5] أعيان العصر وأعوان النصر٣/١٧

[6] تفسير ابن عطيّة٣/٤٤٨

[7] طرح التثريب في شرح التقريب٢/٣٠٥

[8] نفسه

جاء عليها الحديث، وفي القرآنِ مثلُها[٥]. ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل هذا الوارد المشتمل على علامة التثنية، أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة؛ قاصدًا بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم آخر لا يمنع اجتماع الضمير مع ذلك الاسم المرفوع في جملة فعلية واحدة؛ فهذا منهم غير مقبول، وإن كان مقصدهم من التأويل مفهوما ومقبولا؛ إذ المقرر أن القلة النسبية لا تمنع، القياس، وأنه لا ينبغي إخضاع لغة تكلّمت بها قبائل عربيّة كثيرة للغة أخرى تكلّمت بها مثيلاتها ما دامت كلتاهما عربية صحيحة[٦].

٢- إعمال"ما" عمل"ليس"مع توسّط الخبر:

تعمل "ما" عمل "ليس" في لغة أهل الحجاز، ولكن بشروط منها ألاّ يتقدّم خبرها على اسمها. على حين يهملها بنو تميم، فيرتفع الخبر؛ قال سيبويه في:" قوله عزّ وجلّ: " ما هذا بشرا " في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرى كيف هي في المُصحَفِ. فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مُسِئٌ مَنْ أعْتَبَ، رفعتَ. ولا يجوز أن يكونَ مقدّما مثلَه

---

[١] فتح الباري لابن حجر٢/٣٥

[٢] شرح النووي على مسلم٢/٧

[٣] نفسه١٣/٢٠٢

[٤] البحر المحيط٧/٤٠٨

[٥] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون٣/٣٥٤

[٦] النحو الوافي ٢/٧٤، هامش٢

مؤخَّرا[1]". ولكن جاءت"ما" في بيتٍ للفرزدق التميميّ عاملة، مع أنّ خبرها متقدّم على اسمها؛ في قوله:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

فتباينت مواقف النحاة من هذا الشاهد؛ فبعضهم عدّه غلطا[3]، وبعضهم الآخر حمله على لغة ضعيفة[4].

واختلفوا في إعمال"ما"مع تقدّم الخبر، إلى فريقين: فريق يُجيز، وفريق يمنع. فأمّا الفريق الأول ففيه العبديّ[5]، وابن عصفور[6]، والفرّاء[7]، والربعيّ[8]، والأخفش[9]. ولكنهم وإن اتفقوا على الإعمال، فقد اختلفوا في التفاصيل:

١- فالعبديّ، وابن عصفور أجازا إعمالها مع تقدّم خبرها، إذا كان الخبر ظرفا أو جارّا ومجرورا.

٢- وأمّا الفرّاء والرّبعيّ فقد نُسب إليهما جواز إعمالها مع تقدّم خبرها مطلقا، وإن كان ما في معاني الفرّاء

---

[1] الكتاب ٢٦٢/١

[2] ديوانه ١٨٥/١ والكتاب ٦٠/١ والمقتضب ١٩١/٤

[3] المقتضب ١٩١/٤

[4] اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٦/١

[5] شرح الكافية ٢٦٧/١

[6] شرح الجمل الكبير ٥٩٥/١

[7] الجنى الداني ٣٢٤ وهمع الهوامع ٤٥٠/١

[8] شرح الكافية ٢٦٧/١

[9] همع الهوامع ٤٥٠/١

خلاف ما نسب إليه[1]. وأمّا الأخفش فقد اشترط لإعمالها أن يكون اسمها بعد(إلا)؛ مثل: ما قائما إلا زيدٌ[2].

وأمّا الفريق الثاني، وفيه سيبويه وجمهور البصريين[3] فقد منعوا إعمالها عمل ليس إذا تقدّم خبرها على اسمها مطلقا سواء أ كان الخبر جارّا ومجرورا، أم ظرفا، أم غير ذلك. واستدلّوا على منعهم بأدلّة نقليّة وعقليّة[4]. ثمّ لجؤوا إلى تأويل الشاهد برواية النّصب، فذكروا تأويلات تجريه على القياس، وتمنعه من أن يكون شاهدا على المسألة.

ومن هذه التأويلات[5]:

- أن "بشر" خبر و"مثلَهم" مبتدأ؛ وبني على الفتح لإبهامه مع إضافته إلى الضمير المبني؛ فهو نظير قوله تعالى: {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُون[6]}

---

[1] قال الفرّاء:"وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامعٌ هذا وما قائمٌ أخوك. وذلك أن الباء لم تستعمل هاهنا ولم تدخل" معاني القرآن للفرّاء٢/٤٣.

[2] الأصول في النحو١/٩٤-٩٥، والمساعد على تسهيل الفوائد١/٢٨٠

[3] ينظر الكتاب١/٦٠والمقتضب٤/٨٩ والمساعد١/٢٨١

[4] شرح الكافية ١/٢٦٨ وأوضح المسالك ١/٢٧٠ وشرح الأشموني١/٢٥٦ وشرح التصريح ١/٢٦٤

[5] تنظر هذه التأويلات في أسرار العربيّة ١١٩ واللباب في علل البناء والإعراب ١٧٦

[6] سورة الذاريات، الآية٢٣

- ومنها: أن يكون الأصل: "ما في الدنيا بشرٌ مثلُهم"؛ فـ"مثلَهم" في الأصل نعت لـ"بشرٌ" و"بشرٌ" مبتدأ، والخبر محذوف وهو الجار والمجرور، ثم قدم النعت على المنعوت ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال؛ كقول كُثير عزّة:

لِمَيَّةَ موحشًا طللُ ... يَلوحُ كَأَنَّه خِلَلُ[1]

التقدير فيه: طَلَلٌ مُوحشٌ؛ وكقول جميل بثينة:

الشرّ منكشف تلقاه منتشراً والصالحات عليها مُغْلَقًا باب[2]

والتقدير فيه: باب مغلق.

فـ"مثلَهم"في بيت الفرزدق حال؛ لأن التقدير فيه: وإذ ما بشرٌ مثلهُم. وضعّف أبو البركات الأنباريّ هذا التأويل:"لأنَّ الْعَامِل فِي الْحَال إِذا كَانَ معنى لَا يحذف وَيبقى عمله إلاَّ أنَّهُ سوّغه شبه (مثل) بالظرف[3]".

- ومنها أنَّه ظرف تَقْدِيره (وَإِذ مَا مكانهم بشر) أَي فِي مثل حَالهم إلاّ أنّه سوَّغه شبه مثل بالظرف؛ لأن قوله: ما مثلهم بشر، في معنى: فوقهم.

قلت: ويمكن أن يستدلّ أيضا لرأي من أجاز الإعمال مع تقدّم الخبر بقول العرب:" ما مسيئا من أعتب"بنصب "مسيئا"، وقد حكى النصب عنهم الجرميّ[4].

---

[1] ديوانه ٥٠٦ والخصائص ٢/٤٩٤ وشرح شذور الذهب للجوجري٢/٤٦٠

[2] أساس البلاغة ٢/٢٧٠ وأسرار العربيّة ١١٩

[3] أسرار العربيّة ١١٩

[4] الجنى الداني٣٢٣، وهمع الهوامع١/٤٥٠، وشرح التصريح١/٢٦٤

٣- إثبات آخر الفعل المعتل عند الجزم:

من المعروف في العربيّة أن الفعل المضارع المعتل الآخر إذا جُزم حُذف منه حرف العلة. ولكن وردت شواهد في كلام العرب فيها أفعال معتلّة الآخر، بعضها بالألف، وبعضها بالواو، وبعضها بالياء وهي مجزومة، ولم يُحذف منها حرف العلّة؛ فحملها الجمهور على باب الضرورة. وَأجاز بَعضهم ذلك فِي سَعَة الْكَلَام، وَقال إنَّهُ لُغَة لبَعض الْعَرَب[١]، ونسب المرزباني وغيره لغة الإشباع إلى طيّئ[٢] . ومن شواهد ذلك:

قول الشاعر:

إذا العجوز غضبت فَطَلِّقِ ... ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ[٣]

وللعلماء في تأويله قولان[٤]:

أحدهما: أنّ "لا" نافية، وليست ناهية. أَي: طَلقهَا وَأَنت لَا تترضاها، ثمَّ قَالَ: وَلَا تملق؛ قال ابن عصفور:" قوله"ولا ترضّاها" يحتمل أن يكون جملة خبريَّة، في موضع الحال، كأنه قال: فطَلِّقْ وأنت لا تَرضَّاها. ويكون "ولا تَمَلَّقِ" نهيًا معطوفًا على جملة الأمر التي هي: فطلِّقِ. وَلَا

---

[١] همع الهوامع ٢٠٥/١

[٢] الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق محمد علي البجاوي، القاهرة، ١٩٦٥، ٣٣، وخزانة الأدب ٢٧١/٣.

[٣] نسب إلى رؤبة بن العجاج في ديوانه١٧٩، والمفصل٥٣٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣/١

[٤] ينظر همع الهوامع ٢٠٦/١

يَنْبَغِي أَن تجْعَل لَا حرف نهي؛ لِأَنَّهَا لَو كَانَت للنَّهْي لوَجَبَ حذف الْألف من ترضّاها[1]".وفي هذا التأويل نظر؛ لأنّ المعطوف عليه"ولا تملّق"مجزوم. وإن كان فيه حرص على الالتزام بالقواعد المقرّرة.

والثاني:أنّ "لا" ناهية. والأصل أن يقول: ولا ترضّها، بحذف الألف؛ لأنّه مجزوم بها. ولهم في هذه الألف رأيان:

أحدهما: أن هذه الألف هي لام الكلمة التي كان يجب عليه حذفها للجازم، لكنه اكتفي بحذف الحركة كما يكتفي بحذف الحركة في الفعل الصحيح الآخر،إجراء للمعتلّ مجرى الصحيح.

والثاني: أن لام الفعل قد حذفت كما هو مقتضى الجزم، وهذه الألف ناشئة عن إشباع فتحة الضاد، فالفعل مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها. قال الفارقيّ في تأويل مثله:"وفي هذا التأويل تعسّف إلاّ أنّه أجود من الأوّل[2]"

وقول أبي عمرو بن العلاء:

هجَوْتَ زَبَّان ثمَّ جِئْتَ معتذرا ... من هَجْوِ زِبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

والأصل أن يقول: لم تَهْجُ، بحذف الواو.

وللعلماء في تأويله قولان[3]:

---

[1] الممتع الكبير في التصريف٣٤٣، وضرائر الشعر٤٦

[2] الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب١٧١

[3] ينظر توضيح المقاصد والمسالك٣٥١/١، وشرح الأشموني٨٣/١، وشرح التصريح على التوضيح٨٧/١، وهمع الهوامع٢٠٤/١، وحاشية الصبان١٥٣/١.

أحدهما: أنّ هذه الواو هي لام الفعل التي يحذفها جمهرة العرب من المضارع في حالة الجزم، ولم يحذفها هذا الشاعر اكتفاء بحذف الحركة كما يصنع في الفعل الصحيح الآخر. والقول الثاني: أنّ الواو التي هي لام الكلمة قد حذفت للجزم، وأما هذه الواو فهي واو أخرى نشأت عن إشباع ضمة الجيم.

وقول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبونُ بني زياد

والأصل أن يقول: ألم يأتك، بحذف الياء.

وهذا البيت من شواهد سيبويه[1]. وقد أنشده في باب الضرورات.قال ابن خلف: "وَلَيْسَ يجب أَن يكون من بَاب الضرورات؛ لِأَنَّهُ لَو أنْشد بِحَذْف الْيَاء لم ينكسر. وَإِنَّمَا مَوضِع الضَّرُورَة مَا لَا يجد الشَّاعِر مِنْهُ بدا فِي إثْبَاته، وَلَا يقدر على حذفه؛ لِئَلَّا ينكسر الشّعْر وَهَذَا يُسمى فِي عرُوض الوافر المنقوص[2]".

وَلَا يخفى أَن مَا فسر بِهِ الضَّرُورَة مذهبٌ مَرْجُوح مَرْدُود. وَالتَّحْقِيق عِنْد الْمُحَقِّقين: أَنَّهَا مَا وَقع فِي الشّعْر سواء أكَانَ للشاعر عَنْهُ مندوحةٌ أم لَا.

وقَالَ الأعلم: وَهِي لغةٌ ضَعِيفَة، فاستعملها عِنْد الضَّرُورَة[3].

وللعلماء في تأويل هذا الشاهد، وما شابهه قولان[4]:

---

[1] الكتاب٣/٣١٦

[2] خزانة الأدب٨/٣٦٢

[3] نفسه

[4] القولان في الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفرقي١٧٠ وشواهد

أحدهما: أنه أجرى المعتلّ مجرى الصحيح، فقدّر الياء قبل الجزم متحرّكة بالرفع، ثمّ أدخل الجازم، فحذف الحركة وسكّن الياء،كما يُفعل مع الفعل الصحيح الآخر؛ فيكون "يأتي" مجزومًا وعلامة جزمه السكون.

والقول الثاني: أن الشاعر جزم "يأتي" بحذف حرف العلة كما يصنع جمهرة العرب، إلا أنه اضطر لإقامة الوزن فأشبع كسرة التاء فتولدت عنها ياء، فهذه الياء ياء الإشباع وليست لام الكلمة.

ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن مالك تحت عنوان:في إثبات "ألف" يراك بعد متى الشرطيّة؛ فقد استشهد بقول أبي جهل لصفوان: "متى يراك الناس قد تخلّفت، وأنت سيّد هذا الوادي، تخلّفوا معك". والأصل أن يقال: متى يرك؛ بحذف الألف. ثمّ قال:" وفي ثبوتها أربعة أوجه:

- أن قوله "يراك" مضارع راء بتقديم الألف على الهمزة، وهي لغة في رأى قال الشاعر:

إذا راءني أبدى بشاشة واصل ويألف شنآني إذا كنت غائبا

ومضارعه يراء بمد، ثم همز. فلما جزمت حذفت الألف، ثم أبدلت الهمزة ألفا، فصار: يرا

- أن "متى" شبهت بـــ"إذا" فأهملت، كما شُبهت"إذا" بـــ"متى" فأعملت فلم يجزم بها، وهو كقول عائشة رضي الله عنها:" إنّ أبا بكر رجل أسيفٌ، وإنّه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس[1]".
- على إجراء المعتل مجرى الصحيح، فأثبت الألف، واكتفى بتقدير حذف الضمّة التي كان ثبوتها منويّا في الرفع؛ كقول رؤبة بن العجّاج:

التوضيح والتصحيح٢١

[1] البخاريّ ١٠-كتاب الأذان، ٦٨-باب الرجل يأتمّ بالإمام، ويأتمّ الناس بالمأموم.

إذا العجوز غضبت فطلّقِ ولا ترضاها ولا تملق

- **على الإشباع، فتكون الألف متولّدة عن إشباع فتحة الرّاء، بعد سقوط الألف الأصليّة جزما، وهي لغة معروفة.**

٤- حذف آخر االفعل المهموز الآخر عند الجزم:

الفعل المضارع المهموز الآخر كيقرأ ويُقرئ ويوضؤ يجوز تسهيل همزه. قال السيوطيّ: نَصّ سِيبَوَيْه وَغَيره كالفارسي وَابْن جني[١] على أَنه لَا يجوز إِبْدَاله لينًا مَحْضا إِلَّا فِي الضَّرُورَة[٢]. وقال أبو علي الفارسيّ:"حكي عن أبي زيد قال: قلت لسيبويه: سمعت: قريت، وأخطيت قال: فكيف تقول في المضارع؟. قلت: أقرأ، قال: فقال: حسبك. أو نحو هذا، يريد سيبويه: أنّ قريت مع أقرأ، لا ينبغي، لأن أقرأ على الهمز وقريت على القلب. فلا يجوز أن يغيّر بعض الأمثلة دون بعض، فدلّ ذلك على أن القائل لذلك غير فصيح، وأنه مخلّط في لغته[٣]. قَالَ الخضراوي: وَمَا حكى الْأَخْفَش[٤] من قريت وتوضّيت ورفوت لُغَة ضَعِيفَة[٥] فَإِذا دخل الْجَازِم على الْمُضَارع فِي هَذِه اللُّغَة الضعيفة، تباينت آراء العلماء في حذف آخره؛ وفي تأويله؛ فمنهم من منع الحذف؛ لِأَن حكمه

---

[١] الخصائص٣/١٥٤

[٢] همع الهوامع١/٢٠٥

[٣] الحجّة للقرّاء السبعة٢/٣٦٩

[٤] معاني القرآن للأخفش ٨٩/١ ، ٣٣٥

[٥] همع الهوامع١/٢٠٥

حكم الصَّحِيح، ويقدر حذف الْجَازِم الضمة من الْهمزَة؛كما في قَول الشاعر

عجبت من ليلاك وانتيابها ... من حَيْثُ زارتنى وَلم أورا بهَا[1]

أَي وَلم أورأ أَي لم أشعر بهَا ورائي.

وَمنهم من أَجَازَ حذفه كابْن جنّي وابن عُصْفُور[2]؛ إِعْطَاء لَهُ حكم المعتل الْأَصْلِيّ[3] كقَوْلِ زهير:

جريء متى يُظلَم يُعَاقب بظُلمِهِ ... سريعا، وإلا يُبْدَ بالظلم يَظلِمِ[4]

قال ابن جنّي: أراد يُبدأ، فأبدل الهمزة، وأخرج الكلمة إلى ذوات الياء[5].

وَهناك من حمله على الضرورة. أَو على لُغَة بدا يبدا كبقى يبْقى[6]

٥- لغة من يلزم الأسماء الستّة، والمثنى الألف في الأحوال كلّها:

يستشهد النحاة على هذه اللغة بقول الراجز:

إنّ أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها[1]

---

[1] الكتاب٣/٥٤٤، والحجة للقراء السبعة٢/٨٦، والمخصص٤/٢٠١، وهمع الهوامع١/٢٠٦

[2] الممتع الكبير في التصريف٢٥٢، ٢٨١

[3] همع الهوامع١/٢٠٥

[4] ديوانه٢٤ وينظر الزاهر في معاني كلمات الناس١/٥١٦ وشرح المعلقات السبع للزوزني١٤٦

[5] سرّ صناعة الإعراب٢/٣٦٩

[6] همع الهوامع١/٢٠٥

والأصل أن يقال: إنّ أباها وأبا أبيها قد بلغا في المجد غايتيها. وهذه اللغة نسبها الكسائيّ لبلحارث،، وزُبَيْد، وخَثْعَم، وهَمْدان. ونسبها أبو الخطّاب الأخفش الأكبر لكنانة. كما نسبها بعضهم لبلعنبر، وبلهجيم، وبطون من ربيعة؛ هكذا قال ابن هشام[٢].

وفي هذا البيت شاهدان:

أحدهما:في قوله:"وأبا أباها" ولو كان على اللغة المشهورة لقال: "وأبا أبيها"؛ لأنّها مضاف إليه مجرور بالياء. ذلك لأنّ الأسماء الستّة ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء، غير أنّ الراجز أتى بالكلمة على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف مطلقا.

وحمل ابن هشام على هذه اللغة قول الشاعر:

حاشا أَبَا ثَوْبَان إِن بِهِ ... ضنا على الملحاة والشتم

فقال: ويروى أَيْضا حاشا أبي بِالْيَاءِ، وَيحْتَمل أَن تكون رِوَايَة الْألف على لُغَة من قَالَ" إِن أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا" فلم يرتض منه الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ذلك؛ فقال معلّقا:" وهو كلام عجيب من مثل ابن هشام، أن يحمل البيت على لغة ضعيفة لمجرد أن سيبويه شيخ النحاة لم يحفظ النصب بعد حاشى[٣]"

---

[١] الجمل في النحو للخليل٢٣٨ والإنصاف في مسائل الخلاف١٨/١ وشرح الكافية الشافية١٨٤/١ وتوضيح المقاصد٣١٨/١ ومغني اللبيب٥٨ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٥١/١

[٢] تخليص الشواهد لابن هشام٥٨-٥٩

[٣] الانتصاف من الإنصاف(شرح على هامش كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف٢٢٨/١)

والشاهد الثاني: في قوله"غايتاها"وحقّها على اللغة المشهورة أن تكون"غايتيها" منصوبة بالياء؛ لأنّها مثنّى، ولكنّها جاءت على هذه اللغة.وقد استشهد ابن هشام ببعض ما سُمِع من كلام العرب على هذه اللغة،كقولهم:"مكره أخاك لا بطل"،وقولهم:"ضربت يداه، ولو استطعت لأتيتك على يداي"، وقوله صلّى الله عليه وسلّم-من حديث أنس- يوم بدر: ما صنع أبو جهل، فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتّى بَرَدَ، فقال له: أنت أبا جهل، قال ابن عليّة، قال سليمان: هكذا قالها أنس، قال: أنت أبا جهل" ثمّ علّق ابن هشام على الحديث مؤكّدا ثبوت هذه اللغة بقوله:"فهذا من أوضح الأدلّة، وهو ممّا رُوِي بلفظه، لا بمعناه"[1].

قلت: ما استشهد به ابن هشام على هذه اللغة بعضه بخصّ الأسماء الستة، كـــ"إنّ أباها وأبا أباها"، و"مكره أخاك"، و"أنت أبا جهل". وهذه لغةُ مَن يجيء بالأسماء الستة بالألف في الأحوال كلها، وتسمّى لغة القصر، وهي لغة معروفة عند النحاة[2]. ولكن ما في قول الراجز "إنّ أباها وأبا أباها"لا يتعيّن مجيء الأب بالألف في المرّة الأولى والثانية على هذه اللغة ، بل يجوز أن يكون الراجز قد جاء بهما على هذه اللغة، ويجوز أن يكون قد جاء بهما على اللغة المشهورة عند أكثر العرب، وهي التي تسمّى بلغة التمام؛ ذلك لأن الكلمتين في موضع نصب ، وفي حالة النصب تستوي لغة التمام ولغة القصر، وأما الكلمة الثالثة فتتعين

---

[1] تخليص الشواهد لابن هشام٥٧-٥٩

[2] ينظر شرح شذور الذهب٢٩١، ومغني اللبيب٥١٢، وشرح التصريح٢/٢٣٦، وهمع الهوامع٢/٥٢٧.

فيها لغة القصر؛ لأنّها في موضع جر وقد أتي بها بالألف. ولكن الأولى أن تحمل الأولى والثانية أيضا على لغة القصر بقرينة الكلمة الثالثة؛ ليكون الكلام جاريًا على نسق واحد. وهذا أولى من حمله على تداخل اللغات، والتلفيق بينها.

وبعضه الآخر يخصّ المثنى؛ كـ"غايتاها"، و"يداه"، و"يداي" وهذه لغةُ مَن يجعلون المثنّى بالألف في الأحوال كلّها؛ فيقولون: رأيت الرجلان، ومررت بالرجلان، وأتاني الرجلان.وهذه لغة بني الحارث بن كعب؛ كما قال الخليل[1].

ويرى ابن هشام أنّ اللغتين ثابتتان دون شكّ، وإن أبدى تشكّكه في ثبوت الشاهد، وأوله تأويلا آخر. فقال إنّ له نظرا فيه من وجهين؛ أحدهما:حمل"غايتاها" على الإشباع، وهو الوجه الظاهر عنده. والثاني: نَقْله عن أبي زيد ما أثير حوله من تشكيك في ثبوته؛ فقال:"نعم في الاستشهاد بقوله(غايتاها) نظر من وجهين:

أحدهما: أنّه يحتمل، وهو الظاهر أنّ الأصل(غايتها) بالإفراد، ثمّ أشبع الفتحة؛ كقوله:

فأنت من الغوائل حين تُرْمَى ... ومن ذمّ الرجال بمُنْتَزَاح

قلت: أراد: بمنتزح، فأشبع فتحة الزّاى، فتولّدت الألف، أو كما يقول علماء اللغة المعاصرون فتحوّلت الفتحة القصيرة إلى فتحة طويلة.

وقوله:

أعوذ بِاللَّه مِنَ الْعَقْرَابِ ... الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ

قلت: أراد "العَقْرَب" فأشبع فتحة الراء، فنشأت الألف.

---

[1] الجمل في النحو١٥٧

والثاني: أنّ أبا زيد الأنصاريّ قال في نوادره: قال المفضّل أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن، وأورد الشاهد، وبيتين قبله. ثمّ قال: قال أبو حاتم: سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة، فقال: انْقُطْ عليه؛ هذا من صنعة المفضّل. وفي بعض نسخ النوادر أسقط منها بيت الشاهد[1].

قلت: مهما قيل عن هذا الشاهد فإنّ هذه اللغة ثابتة، لكثرة شواهدها، وكثرة القبائل التي نسبت إليها، كما مرّ معنا. ولكن ربّما كانت لغة لهم في مرحلة تاريخيّة متقدّمة، ثمّ تطوّرت مع الزمن، فأصبحت مثل اللغة النموجيّة التي يتكلّم بها جمهرة العرب. وبقيت شواهدها شاهدة عليها، وخلّدها القرآن الكريم في قراءة (إنّ هذان لساحران[2]). ودليلي على ذلك ما قاله الأزهريّ معقّبا على بيت المتلمّس الذي رواه الفرّاء في معانيه:

فأَطْرَقَ إطْراقَ الشّجاعِ ولو يَرَى ... مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشّجاعُ لصَمّما[3]

فقال الأزهريّ: "هَكَذَا أَنشدَه الفَرَّاء (لناباه) على اللُّغَة القَدِيمة لبَعض الْعَرَب[4]".

وحقّه أن يقول: لنابيه، على اللغة المشهورة؛ لأنّه مجرور باللام. وقد علّق الفراء عن الأسدي الذي سمع منه هذا البيت، بهذه اللغة؛ فقال: وما رأيت أفصح من هَذَا الأسدي[5]".

---

[1] تخليص الشواهد لابن هشام ٥٩-٦٠

[2] سورة طه، الآية٦٣، وهي قراءة الجمهور ما عدا أبا عمرو. ينظر السبعة في القراءات٤١٩، والتيسير في القراءات السبع١٥١

[3] معاني القرآن للفراء٢/١٨٤، والشعر والشعراء لابن قتيبة١/١٧٨

[4] تهذيب اللغة١٢/٩٠.

[5] معاني القرآن للفرّاء٢/١٨٤

ومن شواهدها أيضا قول هوبر الحارثي[1]:

تزَوَّدَ منَّا بَين أُذْنَاهُ ضَرْبَة دَعَتْهُ إِلَى هابي التُّرَابِ عَقيمِ[2]

وحقّه أن يقول: بين أذنيه، لأنّه مجرور بالإضافة. وقال رجل من بني ضبة جاهليّ:

أعرف منْهَا الْجيدَ والعينانا ومُقْلتان أشبها ظَبيانا[3]

وحقّه أن يقول: العينين ومقلتين؛ لأنّهما معطوفان على المفعول به"الجيدَ".

وروي: ومنخرين، بدل ومقلتان، فيكون الراجز قد استخدم اللغتين، ويحمل على تداخل اللغات. قال ابن عقيل:" وقد قيل: إنه مصنوع فلا يحتج به[4]. فردّ عليه الأستاذ محمد محيي الدّين بقوله: "حكى ذلك ابن هشام- رحمه الله- وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حالة النصب، وذلك في قوله " والعينانا " وفي قوله " ظبيانا " عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله "منخرين" فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلما يتفق لعربي، ويرد هذا الكلام شيئان:

أولهما: أن أبا زيد- رحمه الله- قد روى هذه الأبيات، ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيبويه- رحمه الله- كان

---

[1] نسب إليه في لسان العرب١٩٧/٨(صرع)، ٤٣٤/١٤(شظي)، وتاج العروس٢٧٧/٤٠(هبا).

[2] الجمل في النحو١٥٨، وسرّ صناعة الإعراب٣٣٩/٢، والصاحبي٢٦

[3] الجمل في النحو١٥٧، واللباب في علوم الكتاب٣٠٠/١٣.

[4] شرح ابن عقيل على الألفية٧١/١

يعبر عنه في كتابه بقوله " حدثني الثقة " أو " أخبرني الثقة " ونحو ذلك.

وثانيهما: أن الرواية عند أبي زيد في نوادره: ومنخران أشبها ظبيانا بالألف في " منخرين " أيضا، فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبره[1]".

وهناك شواهد أخرى غيرها شعرا ونثرا أوردها المفسرون عند قوله تعالى (إنّ هذان لساحران[2])، وفيما ذكرناه غناء، كما أورد ابن مالك على هذه اللغة طائفة من الأحاديث الصحيحة في شواهد التوضيح[3]. ولكن حسبنا هذه الآية حجّة وشاهدا على فصاحتها، فهي من القراءات السبع المتواترة، وقد قرأ بها جمهور القرّاء ما عدا أبا عمرو[4].

المبحث الثالث: أثرها في التعليل النحويّ:

لقد كان لاختلاط العرب بالأعاجم، وترجمة كتبهم الفلسفيّة والفكريّة والمنطقيّة أكبر الأثر على العلوم العربيّة والإسلاميّة عامّة. فكتب العقائد والتوحيد لا تخلو من علم الكلام ومنطق أرسطو، وكتب أصول الفقه تزخر بالأفكار الفلسفيّة والتعليلات المنطقيّة، وقُلْ مثل ذلك في كتب التفسير، والفقه، وشروح الحديث، وكتب البلاغة، وغيرها من الفنون

---

[1] منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل١/٧١

[2] سورة طه، الآية ٦٣

[3] شواهد التوضيح والتصيح٩٧-٩٨

[4] سبق تخريج القراءة

والعلوم. والنحو ليس بدعا منها، ولا بمنأى عن هذا التأثير؛ فقد كان النحاة-بعد انفتاحهم على الثقافات الأخرى- يتبارون في تعليل أحكامهم النحويّة والإعرابيّة، ويتلمّسون لكلّ ظاهرة لغويّة علّة عقليّة تبرّرها، وحجّة منطقيّة تقنع الآخرين بها. وكان الخليل بن أحمد أوّل من بسط القول في العلّة، و"استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق[1]". ولمّا سأله بعض معاصريه عن علله التي كان يحتجّ بها: أعن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه؟ أجابه قائلا: "إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإن تكن هناك علة له؛ فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار. وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها[2]". وتلك العلل منها المقبول ومنها الضعيف ومنها المرفوض. ولقد توسّع فيها النحاة حتّى غدا النحو- بما حواه من كثرة التأويل، وتعسّف

---

[1] المدارس النحويّة٤٨

[2] الإيضاح في علل النحو للزجاجي٦٥

في التعليل والتقدير- معقّدا، عصيّ الفهم على الدّارسين. الأمر الذي أثار حفيظة ابن مضاء القرطبي فشنّ حملته المسعورة على النحو والنحاة، ومضى يهاجم تلك العلل الثواني والثوالث، فقال:" ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لمَ رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب[1]". كما هاجم نظريّة العامل، وتلك التقديرات المفترضة، التي لا طائل من ورائها، في ثلاثة كتب، هي: "المشرق في النحو" و"تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان" وكتاب "الرد على النحاة" وهو -وحده- الذي بقي من آثاره[2].وليس المجال هنا للحديث عن ابن مضاء، ولا ما أصاب فيه، أو أخطأ. وإنّما كان الغرض الإشارة - بإيجاز- إلى الأثر السلبيّ لتلك التعليلات في النحو العربيّ. وإن كنّا لا نغفل أهمّيّتها من حيث تدريب الطلبة على التأمّل والنظر، وإعمال الذهن بحثا عن علل مستساغة وحجج مقبولة، لا سيما إذا كانت اللغة المحتجّ لها ضعيفة، تخالف الشائع المطّرد من كلام العرب؛ قال الخفاجي: "فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ[3]".

---

[1] الرد على النحاة١٢٧

[2] ينظر المدارس النحويّة، شوقي ضيف١٤١

[3] سرّ الفصاحة٣٨

هذا مع تسليمنا بأنّ تلك العلل لا يكاد يثبت منها شيء عند تسليط النظر عليها، وقديما قالوا:أضعف من حجّة نحويّ[1]، وقال أبو حيّان الأندلسيّ:"وهذه التعاليل تسويد للورق، وتخرّص على العرب في موضوعات كلامها[2]" على ما في هذين القولين من مبالغة، وخطأ في التعميم . وتبقى الحجّة القاطعة هي ما صحّ من كلام العرب، ولغات العرب جميعها حجّة. " فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتة. ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك.[3]". وهذه بعض الأمثلة من تعليلاتهم:

١- حذف التنوين من المنصوب في الوقف:

قال الحريري في ملحة الإعراب:

وَقِفْ عَلَى المَنْصُوبِ مِنْهُ بِالأَلِفْ كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لاَ يَخْتَلِفْ

تَقُولُ عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيدَا ... وَخَالِدٌ صَادَ الغَدَاةَ صَيدَا[4]

فلغة جمهور العرب الوقوف على المنصوب بالألف؛ نحو: عمرو قد أضاف زيدا، فـ"زيدا" مفعول به منصوب، فإذا وقفنا عليه نقف عليه بالألف، مثلما نكتبه. وهذه الألف عندهم بدل عن التنوين، بخلاف لغة ربيعة فإنها تُسوِّي بين المرفوع، والمجرور، والمنصوب؛ فتحذف التنوين في اختيار الكلام من المنصوب أيضا، ولا تبدل منه ألفا؛ نحو:

---

[1] الرد على النحاة٦٤

[2] التذييل والتكميل٢/١٤٥.

[3] سر الفصاحة٣٨

[4] ملحة الإعراب١٤

رأيت زيدْ، ولقيت خالدْ، وركبت فرسْ[1]؛ فهي تقف على حرف الإعراب ساكنا. وقد قالوا عن هذه اللغة ضعيفة[2].وعلّلوا لها بأنّ ربيعة فعلت ذلك حملا للمنصوب على الْمَرْفُوع وَالْمَجْرُور ليجري الْبَاب مجْرى وَاحِدًا[3]، أو استصحابا للأَصْل؛ لِأَن الْإِعْرَاب حَادث وأصل الْكَلَام السّكُون[4]. ومن شواهد هذه اللغة قول بشر بن أبي خازم الأسدي:

أَلا حبَّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها ... لقد تَرَكَتْ قلبِي بهَا هائماً دَنِفْ[5]

والأصل: دنفا؛ لأنّه حال منصوب.

٢-كسر"كاف"الضمير"كُمْ" بعد الياء أو الكسرة:

عامّة العرب تنطق الكاف من ضمير الجمع مضموما مطلقًا، ولكن بعضهم يكسر هذا الكاف إذا كان مسبوقا بكسرة أو ياء ، فيقال مثلا: عليكِم، وبكِم، بكسر الكاف فيهما. وتسمّى هذه اللغة بالوَكْم[6]. وقد نسبها سيبويه إلى قوم من بكر بن وائل، ووصفها بالرداءة، وأنشد عليها قول الحطيئة:

---

[1] الجمل في النحو للفراهيديّ٢٢٤والخصائص٢/١٠٠والممتع الكبير في التصريف٢٧١

[2] إيضاح شواهد الإيضاح١/٣٧٤

[3] همع الهوامع ٣/٤٢٧

[4] الجمل في النحو للفراهيدي٢٢٤

[5] ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك٤/١٩٨٠، والمقاصد النحويّة ٤/٥٤٣، وهمع الهوامع٣/٢٦٨

[6] المزهر في علوم اللغة وأنواعها١/١٧٦

وإنْ قَالَ مَوْلاهُم على جُلّ حادثٍ ... من الدّهْر رُدُّوا فَضْلَ أحْلامِكِمْ رَدُّوا[1]

فكسر الكاف في "أحلامِكِمْ".

ونسبها السيوطي في المزهر إلى ربيعة وهم قوم من كلب[2]. وقد فعلوا ذلك تشبيها لها بهاء الضمير؛ لأنّ الأصل في الهاء الضمّ، وتُكسر إذا سُبقت بكسرة أو ياء؛ قال سيبويه:" اعلم أن أصلها الضم[3]" ثمّ قال: "فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة[4]".

وكذلك فعل الذين تكلّموا بهذه اللغة مع كاف الضمير"كم"؛ قال سيبويه: "وقال ناسٌ من بكر بن وائل: من أحلامِكِمْ، وبِكِمْ، شبهها بالهاء لأنها علم إضمارٍ، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر. وهي رديئة جداً[5]".

وعدّ المبرّد هذا خطأ، وغلطا فاحشا؛ لأنّ الكاف لا يشبه الهاء؛ فقال:" وَذَلِكَ غلط مِنْهُم فَاحش؛ لأَنَّها لم تشبهها فِي الخفاءِ الَّذِي من أَجله جَازَ ذَلِك فِي الهاءِ[6]".

---

[1] الكتاب ٤/١٩٧، وينظر المقتضب ١/٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٥٢

[2] المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/١٧٦

[3] الكتاب ٤/١٩٥

[4] نفسه

[5] الكتاب ٤/١٩٧

[6] المقتضب ١/٢٧٠

وذهب الأعلم إلى أنّها "لغة ضعيفة؛ لأنّ أصل الهاء الضمّ والكسر عارض فيها، بخلافها. فحمْلُ الكاف عليها بعيدٌ ضعيفٌ؛ لأنّها أبينُ منها وأشدّ[1]".

٣- تغيير حركة الإعراب:

قال الزمخشريّ -معلّلا تعليلا صوتيّا لاستهلاك الحركة الإعرابيّة في قراءة أبي جعفر لقوله تعالى(للملائكة اسجدوا[2]) بضم التاء-: "ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة، كقولهم: (الْحَمْدِ لِلَّهِ)[3]". بكسر الدال؛ إتباعا لكسر اللام بعدها،كما تقول العرب: بِعير وشِعير ورِحيم بكسر أوائلها إتباعا لما بعدها[4]. وإتباع الحركة للحركة التي قبلها، أو التي بعدها سائغ، ومعروف في كلام العرب، كما في تفريعات بني تميم[5]. ولكنه معروف في بنية الكلمة، وليس في الحرف الأخير منها. كما أنّه معروف في الكلمة الواحدة، وليس في كلمتين منفصلتين، غير أنّ الزمخشريّ رأى في قراءة أبي جعفر إجراء المنفصل مجرى المتّصل.وقد جاء هذا التعليل في كلام العكبريّ عن هذه الآية أكثر وضوحا إذ قال: "والوجه أنه قدّر الوقف على التاء، فلما لقيتها همزة الوصل حذفت، وجعلت التاء تبعا لضمة الجيم، والسين

---

[1] تحصيل عين الذهب٢/٢٩٥

[2] سورة البقرة، الآية٣٤

[3] الكشاف١/١٢٧

[4] إبراز المعاني من حرز الأماني٥٥٢

[5] شرح شافية ابن الحاجب١/٤٠

بينهما ساكنة، وذلك حاجز غير حصين[1]" وزاد ابن عاشور هذا التعليل تفصيلا، وأكّد صلة هذه المسألة بالجانب الصوتيّ، وليس بالجانب الإعرابيّ؛ فقال:" وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ فِي أَشْهَرِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ (لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا) بِضَمَّةٍ عَلَى التَّاءِ فِي حَالِ الْوَصْلِ عَلَى إِتْبَاعِ حَرَكَةِ التَّاءِ لِضَمَّةِ الْجِيمِ فِي (اسْجُدُوا) لِعَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِالسَّاكِنِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ. وَقِرَاءَتُهُ هَذِهِ رِوَايَةٌ، وَهِيَ جَرَتْ عَلَى لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ فِي مِثْلِ هَذَا؛ فَلِذَلِكَ قَالَ الزَّجَّاجُ[2] وَالْفَارِسِيُّ[3]: هَذَا خَطَأٌ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ... وقَالَ ابْنُ جِنِّي: وَإِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ سَاكِنًا صَحِيحًا نَحْوَ: (وَقالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ) فِي سُورَةِ يُوسُفَ[4] اهـ. وَإِنَّمَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَذِهِ الْحَمْلَةَ؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهُ مَعْدُودَةٌ فِي الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ فَمَا كَانَ يَحْسُنُ فِيهَا مِثْلُ هَذَا الشُّذُوذِ،وَإِنْ كَانَ شُذُوذًا فِي وُجُوهِ الْأَدَاءِ لَا يُخَالِفُ رَسْمَ الْمُصْحَفِ[5]".

كما عَلَّلَ أبو حيّان ضَمَّ التَّاءِ في (للملائكةُ) بوجود شبه بينها وبين همزة الوصل؛ فالْهَمْزَةَ تَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ بِأَصْلٍ، وَالتَّاءُ فِي الْمَلَائِكَةِ تَسْقُطُ أيضا، فيقولون: الملائك؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَصْلٍ. ثمّ حكى تعليلا آخر؛ فقال: وَقِيلَ: ضُمَّتْ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَكْرَهُ الضَّمَّةَ بَعْدَ الْكَسْرَةِ لِثِقَلِهَا[6]". ولكنّ التعليل الحقيقي في نظري هو ما قدّم به لهذين التعليلين

---

[1] إعراب القراءات الشواذ١/١٤٧

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/١١٢

[3] الحجّة للقراء السبعة١/٦٥

[4] الآية ٣١، وينظر ما قاله ابن جنّي في المحتسب١/٢٤٠

[5] التحرير والتنوير١/٤٢٣

[6] البحر المحيط١/٢٤٦

عندما قال:"وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَقَدْ نقل أنها لغة أزدشنوءة، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَطَّأَ الْقَارِئُ بِهَا وَلَا يُغَلَّطَ[1]"

و علّل ابن جنّي لقراءة أول سورة الفاتحة: (الحمدُ لُلّه) بضم الدّال واللاّم، و(الحمدِ لِله) بكسرهما؛ فقال: "وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال؛ إلا أنّ من وراء ذلك ما أذكره لك؛ وهو أنّ هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشدّ تغييرا ... فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله، أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمدُ لُلّه) كعُنُق وطُنُب، و (الحمدِ لِلّه) كإِبِل وإِطِل ...[2]". ثمّ علّل لتقديمه القراءة الأولى على القراءة الثانية، فقال:" "الحمدُ لُله" أسهل مأخذًا من "الحمدِ لِله"لأن ضمة الدال في "الحمدُ" إعراب، وكسرة اللام في "لِله" بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: "الحمدُ لُله" فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت: "الحمدِ لِله" جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى، مضافًا ذلك إلى حكم تغيير الآخِر الأول، وإلى كثرة باب عُنُق وطُنُب في قلة باب إِبِل و إِطِل، فاعرفه[3]".

٤- حذف نون الوقاية من الفعل الجامد:

الأصل إذا نصبت ياء المتكلّم بفعل وجب اقترانه بنون الوقاية ولو كان ذلك الفعل جامدا؛ نحو: قاموا ما خلاني، أو ما عداني، وعساني أن

---

[1] نفسه

[2] المحتسب ١/٣٨

[3] المحتسب ١/٣٨

أفعل. ولكن شذّ عن هذه القاعدة شاهد من الرجز لرؤبة بن العجّاج، وهو قوله:

عددت قومي كعديد الطَّيْسِ إذا ذهب القوم الكرام ليسي[1]

وكان الوجه أن يقول: ليسني، ولكنّه حذف النّون ضرورة كما قال ابن هشام الأنصاريّ، ثمّ حاول أن يجد تعليلا لذلك؛ فقال:"والذي سهّل ذلك مع الاضطرار أمور: أحدها: أنّ الفعل الجامد يشبه الأسماء، فجاز: (ليسي)، كما يجوز: :(غلامي، وأخي)، ومن ثمّ جاز: إنّ زيدا لعسى يقوم، كما جاز: لقائم، ولا يجوز: إنّ زيدا لقام، وجاز أيضا نحو:(وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)، كما جاز: علمت أنّ زيدا قائم، ولا يجوز: علمت أن قام، ولا أن يقوم.

والثاني: أنّ (ليس) هنا للاستثناء فحقّ الضمير بعدها الانفصال، وإنّما وصله للضرورة كقول الآخر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاّك ديّار[2]

والنون ممتنعة مع الفصل، فتركها مع الوصل التفاتا إلى الأصل.

الثالث: أنّ (ليسي) وغيري بمعنى[3]، ولا نون مع غير[4]".

---

[1] جمهرة اللغة٢/٨٣٩ (سعف)، ٢/٨٦١ (سمن)

[2] الخصائص١/٣٠٨، ٢/١٩٧، والمفصل في صنعة الإعراب١٦٨، وتوضيح المقاصد والمسالك١/٣٥٩

[3] جمهرة اللغة٢/٨٦١ (سمن).

[4] تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٩٩-١٠٠

٥- إبدالُ الواوِ منَ الياءِ:

تبدلُ الواوُ منَ الياءِ إذَا سكنتْ، وانضم ما قبلَها، في المتّصل؛ نحو: مُوقِنٍ ومُوسِرٍ؛ فإنّ الأَصل: مُيقنٌ ومُيسرٌ فأبدلتْ الياءُ واوًا منْ أَجلِ الضمةِ. وإذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة والياء الساكنة من كلمة أخرى؛ نحو يَا زَيْدُ اوْأَس[١]، فقال سيبويه:"قال بعضهم: يا زيد يئس شبهها بقُيل[٢]"مُشَمّا. قال أبو عليّ مظهرا وجه الشبه بين "يا زيدُ ايئس"بالياء، و"قيل": "إنّما فعل ذلك في حركة بناء وحركة البناء في النداء المفرد كحركة البناء في قيل[٣]".

وواصل سيبويه كلامه قائلا:"وزعموا أن أبا عمرٍو قرأ: (يا صالحيتنا[٤]) جعل الهمزة ياءً ثم لم يقلبها واواً. ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً. وهذه لغة ضعيفة؛ لأن قياس هذا أن تقول: يا غلا مِ اوْجَلْ[٥]"أي بالواو، مع كسرة ما قبلها.

فردّ عليه أبو عثمان المازني بقوله:" لا يلزم أبا عمرو ما ألزمه سيبويه من قوله: يا غلامِ اوْجَلْ، وذلك أنه قاس قوله (يا صالحُ يتنا) على شيء موجود مثله، وهو قولهم: قيل، وسيق، وليس في الكلام متصلة ومنفصلة، مثل: يا غلامِ اوْجَلْ لا مخففة الحركة ولا مشمّمتها،

---

[١] الكتاب ٣٣٨/٤، والأصول في النحو٢٢٦/٣

[٢] الكتاب ٣٣٨/٤

[٣] الحجة للقراء السبعة٤٥٣/٢

[٤] جزء من الآية ٧٧ في سورة الأعراف (... وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ)

[٥] الكتاب ٣٣٨/٤

فلا يلزمه: يا غلامِ اوْجَلْ، وقد ثبت قوله: (يا صالح يتنا) قياسا على ما ذكرنا. [1]".

وكذلك لم يوافق أبو علي سيبويه على قياسه ؛ لأنّه قياس مع الفارق؛ فقال:"فإذا فعل ذلك في حركة البناء، لم يلزمه أن يجري حركة الإعراب كحركة البناء، ومن شبّه حركة الإعراب بحركة البناء، وهو قياس قول سيبويه لزمه أن يشمّ الضمة في (يقول) الكسرة كما جاء ذلك في (قيل). ولعل أبا عمرو يفصل بينهما كما فصل غيره من النحويين[2]".

وأمّا الرضي فقد احتجّ بالجانب الصوتيّ، وثبوت النظير؛ فقال :"ولهم أن يفرّقوا باستثقال الواو في أول الكلمة مع كسرة ما قبلها، بخلاف الياء المضموم ما قبلها، إذ ثبت له نظير نحو: قيلَ[3]".

٦- المنادى المضاف إلى ياء المتكّلم:

إِذا كَانَ المنادى صحيح الآخر مُضَافا إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم؛ نحو: يا غلامي جَازَ فِيهِ لُغَات عدّة متفاوتة في فصاحتها، وأقلّها، كما قالوا: يا غلامُ، بحذف الياء، والاكتفاء من الإضافة بنيتها، وضمّ الاسم المضاف للياء، كما تضمّ المفردات في غير الإضافة؛ كقول بعضهم: يا أمُّ لا تفعلي، بضم الميم. حكاه يونس، وبعض العرب يقولون: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تفعلوا[4]. وَقُرِئَ (قَالَ ربُّ احكم بِالْحَقِّ[1])، وقراءة آخر:

---

[1] إعراب القرآن للباقولي، المنسوب خطأ إلى الزجاج ٢٤٦

[2] الموضع نفسه

[3] شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي٣/٨٦

[4] تنظر هذه المسألة وشواهدها في الكتب الآتية:الكتاب٢/٢١٣، والمقتضب٤/٢٦٣،

(رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ[2]) بضمّ "ربُّ" في الآيتين. وقد حكم ابن هشام على هذه اللغة بالضّعف[3].

وقال عنها خطّاب الماردي: "قليلة رديئة، وهي: يا غلامُ بحذف الياء وبضم الميم، وأنت تريد يا غلامي. وهذا قبيح؛ لأنه يلتبس المضاف بغيره كقولك: يا غلامُ، إذا أردت يا أيها الغلام، وهذه لغة ذكرها أبو القاسم الزجاجي[4] ، ولم ينصّ عليها بالضمّ، ولكن بعض شيوخنا كان يرويه بالضمّ، وذلك لا يصحّ. والصواب يا غلامَ بالفتح، فحذف الألف المنقلبة عن الياء، كما حذف الياء من غلامي، وهي قليلة؛ لأن الألف خفيفة والياء ثقيلة، فجاز حذف الياء، وقبح حذف الألف[5]". انتهى.

فهو يصف هذه اللغة بالقلّة، والرداءة، والقبح، بل يخطّئها، ويصوّبها بالفتح؛ لأن المضاف يلتبس بغيره، كما قال.

وأمّا الشلوبين فقد اشترط لجواز ذلك عدم اللبس؛ فقال: وهذا إذا لم

والمحتسب٢/٦٩، وشرح الكافية الشافية٣/١٣٢٣، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٨٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى٢٠٥، وشرح الأشموني٣/٤٠، وشرح التصريح على التوضيح٢/٢٣٣، وحاشية الصبان٣/٢٣١

[1] سورة الأنبياء، الآية١١٢، في المحتسب٢/٦٩نسبت القراءة لأبي جعفر.

[2] سورة يوسف، الآية٣٣، ولم أقف على اسم القارئ. وتنظر القراءة في شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٣، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٨٣، وشرح الأشموني٣/٤٠، وشرح التصريح على التوضيح٢/٢٣٣.

[3] شرح قطر الندى وبلّ الصدى٢٠٥

[4] قال الزجاجي في كتابه الجمل ١٦٠: "ومن العرب من يقول: يا غلامُ أقبل".

[5] ارتشاف الضرب٢/٥٣٩

يلتبس يعني بالمنادى المقبل عليه[1]". وفرّق ثعلب بين الاسم المشتقّ وغير المشتقّ؛ فقال:" يا غلام أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه. وذلك فرق بين الاسم والفعل[2]". ومنهم من يكتفي من الإضافة بنيتها، ويضم الاسم، كما يُضمّ المنادى المفرد. وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ألاّ ينادَى إلاّ مضافاً كالأمّ والأب والربّ، حملا للقليل على الكثير[3].

وبعد أن سقطت ياء المتكلّم المضافة إلى هذه الكلمات، واستوى المضاف بالمفرد، فهل يبقى الاسم معرفا بالإضافة كما كان أو يصبح معرّفا بالقصد؟ طرح المراديّ هذا السؤال، وأجاب عنه؛ فقال:" فإن قلت: فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد.

قلت: كلاهما محتمل.

وقد صرح في النهاية بالثاني فقال: جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة كما هي في "يا رجلُ"، إذا قصدت رجلا بعينه[4]. انتهى.

والأول أظهر لثلاثة أوجه:

أحدها: أنهم جعلوه لغة في المضاف، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه.

---

[1] نفسه٢/٥٣٨، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٨٣

[2] مجالس ثعلب١/٧٧ (يراجع)

[3] شرح التصريح على التوضيح٢/٢٣٣

[4] هذا ملخص كلام ابن الخباز في كتابه النهاية، وقد أورد نصّه أبو حيان في ارتشاف الضرب٢/٥٣٩

الثاني: لو لم يجعل من قبيل المضاف، لكان مثل "افتدِ مخنوقُ"، و"أصبِحْ ليلُ". وحذف حرف النداء قليل.

والثالث: أنه لو كان غير منوي الإضافة، لكان في الأصل صفة لأيّ، وأسماء الله تعالى لا توصف بها "أيّ"، فتعين كون الأصل "يا ربي" ثم حُذف المضاف إليه تخفيفا، وبني على

الضم؛ لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة[1]".

المبحث الرّابع: أثرها في العامل النحويّ:

قام النحو العربيّ منذ نشأته الأولى على نظريّة العامل، وهي نظريّة عربيّة صرفة؛ لأنّها لا توجد في أي نحو أجنبي[2]. والمتتبّع لكتاب سيبويه يرى فيه أن الخليل هو مَنْ وضع أصول تلك النظرية، وأرسى قواعدها العامة، ومدّ فروعها، وأحكمها غاية الإحكام. وتقوم هذه النظريّة على فكرة أساسها أنّ العامل هو الذي يعمل الرفع، أو النصب، أو الجرّ، أو الجزم في الكلام. وأنّ تلك العلامات التي تكون على أواخر الكلم إنّما أحدثها عامل. وهذا العامل عند النحاة نوعان[3]:

- عامل لفظيّ، وهو الغالب كالمبتدأ وعمله في الخبر الرفع، والفعل وعمله في الفاعل الرفع، وفي المفعولات النصب. والعوامل اللفظية كثيرة، وضابطها: ما للسان فيه حظ.

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٨٣

[2] المدارس النحويّة ٢٠

[3] ينظر الخصائص ١/١٠٣، ١٠٤، ١٣٣، ١٩٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥

• وعامل معنويّ، وضابطه: ما ليس للسان فيه حظ،.كالابتداء الذي يرفع المبتدأ، والتجرّد بالنسبة للفعل المضارع الذي لم يتقدّمه جازم ولا ناصب؛ قال ابن مالك:

• ورفعوا مبتدأ بالابتدا ... كذاك رفع خبرٍ بالمبتدا[1]

وقال:

• اِرفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسعَدُ[2]

والعوامل اللفظيّة عندهم تعمل ظاهرة ومحذوفة.

ولقد كان لتلك اللغات الموصوفة بالضعف أثر في توسيع عمل بعض العوامل؛ ومن أمثلة ذلك:

١- النصب بـــ"حاشا":

ذهب سيبويه[3] وأكثر البصريّين[4] إلى أنّ "حاشا" المستثنى بها حرف يعمل فيما بعده الجرّ. وقد تأوّلوا ما جاء بعده منصوبا؛ كقول الجميح الأسديّ:

حَاشا أبا ثَوْبانَ إنّ أبا ثَوْبان ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

فقد قال ابن هشام:" ويروى أَيْضا حاشا أبي بِالْيَاءِ وَيحْتَمل أَن تكون

---

[1] ألفية ابن مالك١٧

[2] نفسه

[3] الكتاب٢/٣٤٩-٣٥٠

[4] الأصول في النحو١/٢٨٨، والإنصاف١/٢٢٧، والجنى الداني٥٦١

[5] الجنى الداني٥٦٢ وشرح الأشموني١/٥٢٦-٥٢٧، وحاشية الصبان٢/٢٤٤-٢٤٥

رِوَايَة الْألف على لُغَة من قَالَ: (إِن أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا...[1]) فردّ عليه الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله: "نحن لا ننكر أن "حاشا" يأتي بعدها الاسم مجرورًا، لكن الاسم في هذا البيت منصوب بعد حاشا في رواية الرواة من حملة الشعر، وقد ذكر ابن هشام الروايتين، ثم قال: ويحتمل أن من روى "حاشا أبا ثوبان" قد أتى بالكلمة على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها، وهو كلام عجيب من مثل ابن هشام، أن يحمل البيت على لغة ضعيفة لمجرد أن سيبويه شيخ النحاة لم يحفظ النصب بعد حاشى[2]".

وما قاله الأستاذ محيي الدين هو ما ذهب إليه البغداديون[3]، والْجرْمِي[4] والمازني[5] والمبرد[6] والزجاج[7] والأخفش[8] وَأَبُو زيد[9] وَالْفراء[10] وَأَبُو عَمْرو الشَّيْبَانِيّ[11]، وابن مالك[1] ؛ فقد قالوا إنّها تستَعْمل

---

[1] مغني اللبيب١٦٦

[2] الانتصاف من الإنصاف٢٢٨(حاشية على كتاب"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)

[3] الأصول١/٢٨٩

[4] مغني اللبيب١٦٥، وشرح الأشموني١/٥٢٦

[5] الأصول١/٢٨٨

[6] المقتضب٤/٤٢٦، والأصول١/٢٨٩، والمفصل في صنعة الإعراب٣٨٧، ومغني اللبيب١٦٥

[7] مغني اللبيب١٦٥

[8] نفسه، والجنى الداني٥٥٨

[9] الأصول في النحو١/٢٨٨، ومغني اللبيب١٦٥، وشرح ابن عقيل٢/٢٣٨

[10] مغني اللبيب١٦٥، وشرح ابن عقيل٢/٢٣٨

[11] المفصل في صنعة الإعراب٣٨٧، ومغني اللبيب١٦٥، وشرح ابن عقيل٢/٢٣٨،

كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا ماضيا متعدّيا لتَضَمّنه معنى إِلَّا. وبذلك تكون عاملة في الأسماء النصب أيضا، بالإضافة إلى عملها الجرّ.

وليس هذا بالشاهد اليتيم في بابه، وإنّما هناك شواهد أخرى غيره؛ فمن ذلك قول بعض العرب:"اللهمّ اغفر لي، ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع[2]"، وقول الفرزدق:

حاشا قريشا فإنّ الله فضّلهم على البريّة بالإسلام والدّين[3].

٢- عمل أفعل التفضيل في الظاهر:

قال ابن مالك:

ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

كلن ترى في النّاس من رفيق أولى به الفضل من الصّديق[4]

أغلب عمل اسم التفضيل رفع الضمير المستتر في كل لغة من لغات العرب نحو: زيدٌ أفضلُ منك"، ففي "أفضل" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية"هو" يعود على المبتدأ "زيد".

وشرح الأشموني١/٥٢٦

[1] شرح التسهيل٢/٣٠٦-٣٠٧

[2] الأصول١/٢٨٩، والمحتسب١/٣٤٢، وشرح التسهيل٢/٣٠٦

[3] روايته في الديوان١/٢١٥: إلا قريشا فإنّ الله فضّلها مع النبوّة بالإسلام والخير وحينئذ فلا شاهد فيه. وينظر الشاهد في شرح التسهيل٢/٣٠٧، وشرح ابن عقيل٢/٢٣٩، وشرح الأشموني١/٥٢٦، وهمع الهوامع٢/٢٧٨، وحاشية الصبان٢/٢٤٤

[4] ألفيّة ابن مالك٤٤

ويرفع"الضميرَ المنفصلَ، والاسمَ الظاهر في لغة ضعيفة[1]". وقالوا عنها: رديئة[2]،

وقليلة[3]. وقد حكاها سيبويه والفرّاء وغيرهما[4]؛ نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أنتَ، أو أفضلَ منه أبوه، أي أزيد عليه في الفضل أنت، أو أبوه.

ويطَّرد رفعه الاسم الظاهر حين يصحّ إحلال الفعل محله في مثل هذا التركيب: "ما رأَيت رجلاً أَحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد". وهو تركيب مشهور في كتب النحاة،

ومنه الحديث: (ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل الصالح منه في عشر ذي الحجة[5]"

قال المراديّ:"اعلم أن أفعل التفضيل يرفع الضمير، وأما الظاهر ففي رفعه به لغتان:

إحداهما: أنه يرفع الظاهر مطلقا، فتقول: "مررت برجل أكرمَ منه أبوه" حكاه سيبويه...

والأخرى، وهي لغة جمهور العرب: أنه لا يرفع الظاهر، إلا إذا ولي نفيا وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رجلا

---

[1] همع الهوامع٣/٩٢- ٥/١٠٧، وشرح ابن عقيل على الألفيّة٣/١٨٨، وشرح شذور الذهب٥٣٢

[2] الكتاب٢/٣٤، والأصول في النحو٢/٣١

[3] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك٣/٢٦٦، وشرح قطر الندى وبل الصدى٢٨٢

[4] الكتاب٢/٣٤، و ينظر ارتشاف الضرب٣/٢٣٣، وهمع الهوامع٣/٩٢

[5] مسند أبي داود الطيالسي٤/٤٠، ورقمه٢٣٩٧، ومسند أحمد١١/٥١

أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد[1]".

٣- عمل حرف الجرّ مع الحذف:

حكى سيبويه عن يونسُ بن حبيب أنّ من العرب من يقول: مررتُ برجل صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ، أي: إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ وقبّح هذا القول وضعّفه٢. ولكنّ الكوفيّين احتجّوا به على جواز إعمال حرف الجرّ مع الحذف. كما احتجّوا على ذلك بما روي عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول "خَيْرٍ عافاك الله[3]" أي بخير. وبقول الشاعر:

رسمٍ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه ... كِدْتُ أقضي الحَيَاةَ من جَلَلِهْ[4]

فخفض "رسم" بإضمار حرف الخفض. كما احتجّوا بشواهد شعريّة أخرى غيره.

وأمّا البصريّون فقالوا: لَا يجوز حذف الْجَار وإبقاء عمله إِلَّا إِذا عوض مِنْهُ، وَذَلِكَ فِي بَاب "كم"، وَالْقَسَم. وحملوا ما حكاه يونس على أنّة جاء على لغة رديئة لبعض العرب، وهي قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس؛ فلا يجوز أن يقاس عليها. وأما ما روي عن رؤبة فهو من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشذوذه، وكذلك جميع ما استشهد به الكوفيّون من الشواهد الشعريّة[5].

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك٢/٩٤٣

[2] الكتاب١/٢٦٢

[3] الخصائص١/٢٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف١/٣٢٥

[4] المرجعان السابقان، وينظر شرح الكافية الشافية٢/٨٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/٧٦٦

[5] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف١/٣٢٨

٥-تعدّد العامل في المضاف إليه:

يمنع جمهور النحاة تعدّد المضاف لمضاف إليه واحد. وقد حكى الشاطبيّ اتفاقهم على ذلك ؛ فقال:"ولا يقال إنّ الاسمين معًا مضافان إلى الثاني للاتفاق على بطلان ذلك ؛ إذ لا يضاف اسمان معًا إلى اسم واحد[١]". فهم لا يجيزون مثل هذا التركيب: (عرفت صدق وأمانة الرجل)، لأنّهم يمنعون اجتماع عاملين على معمول واحد، والمضاف عامل في المضاف إليه عند أكثر النحويّين[٢].وفي هذا التركيب مضافان اثنان، هما:" صدق، وأمانة "لمضاف إليه واحد، وهو"الرجل". وكان ينبغي أن يقال: عرفتُ صدق الرجل وأمانته.وإن قلنا إنّ المضاف هو الأول فقط، وأقحم الثاني بينه وبين المضاف إليه، وقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف، وهو قليل في كلامهم[٣]، ويلزم على ذلك تنوين الثاني لعدم إضافته[٤].

ولكنْ نُسب إلى الفرّاء إجازته إضافة الاسمين معا إلى المضاف إليه دون أن يكون هناك حذف في الكلام[٥]، وخصّ ذلك بالاسمين اللذين يكثر اصطحابهما كاليد والرجل، ونصف وربع، وقبل وبعد؛ فقال:"وسمعت أبا ثَرْوَان الْعُكْلِيّ يقول: قطع الله الغداة يدَ ورجلَ من قاله. وإنّما يَجوز هَذَا

---

[١] المقاصد الشافية٤/١٧١

[٢] منهم من يرى أنّ العامل هو الإضافة، أو حرف الإضافة المقدّر، ينظر شرح التصريح على التوضيح١/٦٧٤

[٣] شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢١.

[٤] نفسه.

[٥] ينظر شرح ابن عقيل ٣/٨١، وشرح الأشمني٢/١٧٩

فِي الشيئين يَصْطَحبان مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربعُ درهمٍ، وجئتك قبلَ أو بعدَ العصرِ. ولا يجوز فِي الشيئين يتباعدان مثل الدار والغلام: فلا تُجيزنّ: اشتريت دارَ أو غُلامَ زيدٍ ولكن عَبْدَ أَوْ أَمَةَ زيدٍ، وعين أو أذُن، ويد أو رِجْل، وما أشبهه[1]". قال الأزهريّ معلّقا على رأي الفرّاء:"وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد[2]".

فمن خلال هذه الأمثلة نلحظ أنّ"حاشا" أصبحت تعمل النّصب أيضا في الأسماء، بعد أن كان عملها مقتصرا على الجرّ عند جمهور النحاة.

و"أفعل" التفضيل جعلته تلك اللغات يرفع الضمير المنفصل، والاسم الظاهر، بعد أن كان لا يرفع إلا الضمير المستتر، والاسم الظاهر حين يصحّ إِحلال الفعل محله، كما في مسألة الكحل.

وحروف الجرّ بسبب تلك اللغات صارت تعمل موجودة ومحذوفة، ولم تكن تعمل مع الحذف في لغات جمهرة العرب الا في باب "كم" والقسم. واتفق النحويّون على بطلان إضافة اسمين معًا إلى اسم واحد. ولكنّ الفرّاء أجاز ذلك بناء على لغة قليلة ضعيفة.

خاتمة:

بعد هذا التطواف مع اللغات الضعيفة وأثرها في الخلاف النحوي انتهى البحث إلى النتائج والمقترحات الآتية:

١- أبرز البحث صلة اللغات الضعيفة بفكرة"الحمل على الأكثر، وتسمية ما خالفه لغات"تلك الفكرة التي عرفها علماء العربيّة في

---

[1] معاني القرآن للفراء٢/٣٢١.

[2] شرح التصريح على التوضيح٢/٢٢١

وقت مبكّر جدّا.

٢- أظهر البحث أنّ النحاة يحكمون على اللغات بالضعف، إذا خالفت قواعد النحو التي وضعوها، أو الأقيسة التي اعتمدوها، ولو كانت صحيحة وفصيحة.

٣- أثبت البحث أهمّيّة ما يسمّى باللغات الضعيفة، وأنّها مصدر ثرّ لكثير من مسائل النحو، وأنّها تمثّل حقلا لغويّا خصبا لا ينبغي إهداره، أو الحيف عليه.

٤- توصّل البحث إلى أنّ من اللغات المحكوم عليها بالضعف ما هو ثابت في القرآن الكريم بقراءات سبعيّة أو عشريّة متواترة، ومنها أحاديث صحيحة، ومنها لغات معزوّة إلى قبائل عربيّة معروفة بفصاحتها، ومنها أشعار قالها فحول الشعراء.

٥- أظهر البحث أنّ أكثر اللغات الضعيفة رواها الأخفش والكوفيّون. وهم معروفون بتوسّعهم في الرواية، وتساهلهم في القياس عليها.

٦- تبيّن من خلال البحث أنّ مقولة" لغات العرب كلّها حجّة" لم تُراعَ أحيانا عند التطبيق ووَضْعِ القواعد النحويّة؛ فقد ردّ النحويّون بعض اللغات، وغلّطوا بعضها الآخر، وأصدروا عليها أحكاما جائرة أحيانا.

٧- أظهر البحث تأثير اللغات الضعيفة في القاعدة النحويّة، وفي تأويلات النحاة، وتقديراتهم، وتعليلاتهم، وفي العامل النحويّ أيضا.

٨- ظهر من خلال البحث حرصُ النحاة على تأويل تلك اللغات الموصوفة بالضعف- لاسيما إذا حمُلت عليها بعض القراءات القرآنيّة- واجتهادُهم في البحث لها عن وجوه من التأويل تجريها

على القياس، وتمنعها من أن تكون شاهدا على القاعدة

٩- أظهر البحث أنّ بعض التأويلات والتعليلات مقبولة ومستساغة لغويّا، ومنطقيّا، وصناعة نحويّة، خاصّة تلك التي لها صلة بالجانب الصوتيّ كالإتباع، والإشباع، وبعضها الآخر فيه تكلّف وتعسّف.

١٠- كشف البحث أنّ مواقف النحاة متباينة من اللغات الضعيفة؛ فمنهم من يحيلها على باب الضرورة، ولا يقبلها في اختيار الكلام، ويلجأ إلى تأويلها. وهذا مسلك نحاة البصرة غالبا. ومنهم من يردّها، ويطعن فيها، وهذا دأب بعض النحاة من المدرستين، وليس خاصّا بمدرسة دون أخرى، ولكنّه غلب على نحاة البصرة المتأخرين. ومنهم مَن يجيزها، ويبني عليها قواعده، كالأخفش، وبعض الكوفيّين.

١١- يرى البحث ضرورة إعادة صياغة القواعد النحويّة على خطّة محكمة شاملة تفرّق بين اللغة النموذجيّة الفصحى، ولغات القبائل المستخدمة في محادثاتها اليوميّة. وليس بالضرورة الأخذ بكلّ صحيح فصيح، ولكن دون الطعن فيما ثبتت صحّته، على قاعدة الاختيار التي اتبعها القرّاء.

قائمة المصادر والمراجع:

ـ أ ـ

١. إبراز المعاني من حرز الأماني ، أبو القاسم شهاب الدّين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، المعروف بأبي شامة، دار الكتب العلميّة، لبنان.

٢. أثر الأخفش في الكوفيّين وتأثره بهم ، د. محمد بن عمار بن مسعود درين ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م .

٣. ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م

٤. أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٥. أسرار العربية ، أبو البركات، كمال الدّين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٧. إعراب القراءات الشواذ ، تحقيق:محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٨. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١ هـ

٩. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتب اللبنانية، بيروت، ط ٤ ، ١٤٢٠ هـ

١٠. إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص – سورية ، دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) ، ط ٤ ، ١٤١٥ هـ.

١١. أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق د. علي أبو زيد، د. نبيل أبو عشمة، د. محمد موعد، د. محمود سالم محمد ، قدم له: د.مازن عبد القادر المبارك ، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا ، ط ١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

١٢. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

١٣. الاقتراح في علم أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السيوطي، تحقيق حمدي

١٤. ألفية ابن مالك، أبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الجياني، دار التعاون.

١٥. الانتصاف من الإنصاف(شرح على هامش كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، أبو البركات الأنباريّ، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، المكتبة العصريّة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٨. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق د.طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

١٩. إيضاح شواهد الإيضاح ، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٠. البحث اللغوي عند العرب ، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر ، عالم الكتب ، ط ٨ ، ٢٠٠٣م.

٢١. البحر المحيط في التفسير ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٢. البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

ـ ت ـ

٢٣. تحبير التيسير في القراءات العشر ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ، تحقيق د. أحمد محمد مفلح القضاة ، دار الفرقان، عمان، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م

٢٤. التحرير والتنوير«تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ، ١٩٨٤ هـ.

٢٥. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، الأعلم الشنتمري ، مطبوع بأسفل الكتاب لسيبويه ، طبعة بولاق ، ١٣١٧هـ .

٢٦. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام

الأنصاري، تحقيق د.عباس مصطفى الصالحيّ، دار الكتاب العربيّ، ط١، ١٤٠٦ هـ.

٢٧. التذييل والتكميل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

٢٨. التسهيل=تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك محمد بن عبد الله الجياني، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، المكتبة العربية، مصر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٢٩. تفسير ابن عطيّة=المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبومحمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.

٣٠. تفسير الألوسي= روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ

٣١. تفسير البغوي= معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٢. تفسير الرازي= مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر

الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ.

٣٣. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط١ ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨ –م.

٣٥. التيسير في القراءات السبع ، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق اوتو تريزل ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ– ١٩٨٤م

– ج –

٣٦. جامع الدروس العربية، الشيخ العلامة مصطفى الغلاييني، شبكة مشكاة الإسلامية.

٣٧. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي. – القاهرة : دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م. – الطبعة الثانية.

٣٨. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

٣٩. الجمل، الزجاجي، تحقيق د. علي الحمد،

مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤٠. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٤١. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق:د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢ م.

ـ ح ـ

٤٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٣. حجة القراءات عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

٤٤. الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ

ـ خ ـ

٤٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريفي/اميل بديع يعقوب، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٤٦. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ط٤، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

ـ د ـ

٤٧. الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

٤٨. دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين ، ط ١ ، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

٤٩. درّة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٠. ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، ضمن كتاب مجموع أشعار العرب،ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٥١. ديوان زهير بن أبي سلمى (شعر زهير بن أبي سلمى) صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق د.فخر الدين قباوة ، ط٣،منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٥٢. ديوان الفرزدق ، شرح عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبري، القاهرة، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .

٥٣. ديوان كُثير عزة، جمع وشرح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٥٤. ديوان مجنون ليلى ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة .

ـ ر ـ

٥٥. الرّد عَلى النّحاة ، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء القرطبي، أبو العباس، دراسة وتحقيق، د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

ـ ز ـ

٥٦. الزاهر فى معانى كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق :د .حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢ هـ-١٩٩٢م.

ـ س ـ

٥٧. سر الفصاحة ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.

٥٨. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق :د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥ م .

٥٩. سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

ـ ش ـ

٦٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٦١. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق، د. محمد علي الريح هاشم ، راجعه طه عبد الرءوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

٦٢. شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، الطبعة الأولى.

٦٣. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٦٤. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهريّ، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

٦٥. شرح الجمل الكبير، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة

والنشر، ١٤٠٠هـ.

٦٦. شرح الكافية الشافية، ابن مالك محمد بن عبد الله الجياني، أبو عبد الله، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١.

٦٧. شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦٨. شرح المعلقات السبع للزوزني ، الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ، دار احياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.

٦٩. شرح النووي على صحيح مسلم =المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، بيروت : دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢ هـ.

٧٠. شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

٧١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل

الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م

٧٢. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق :محمد محيى الدين عبد الحميد، ١٣٨٣ م، الطبعة الحادية عشرة .

٧٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكة المكرّمة، دار الباز للنشر والتوزيع.

ـ ص ـ

٧٤. صحيح ابن خزيمة ، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي – بيروت.

٧٥. صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق :محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧٦. صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

ـ ض ـ

٧٧. ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصريّة، ط٨، ١٩٧٤م

٧٨. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م

٧٩. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ، إبراهيم بن صالح الحندود، مجلّة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م

_ ط _

٨٠. طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني، جدة، المملكة العربيّة السعوديّة.

٨١. طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، أكمله ابنه أحمد، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي، الطبعة المصرية القديمة – وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

_ ف _

٨٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن

علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه محمّد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصحّحه محب الدّين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٨٣. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٨٤. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥.

_ ق _

٨٥. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٨٦. القرآن ونقض مطاعن الرهبان ، د. صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

_ ك _

٨٧. الكتاب لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٨. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل =تفسير الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق :عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٩. الكشكول، محمد بهاء الدين العاملي، دار الكتاب اللبناني - مكتبة المدرسة، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، الطبعة الأولى.

٩٠. الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق :عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩ ه- ١٩٩٨ م.

ـ ل ـ

٩١. اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٩٢. اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق :الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

ـ م ـ

٩٣. مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، تحقيق محمد فواد سزگين ، مكتبة الخانجى – القاهرة ١٣٨١ هـ

٩٤. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة.

٩٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جنّي، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٩٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز= تفسير ابن عطيّة، أبومحمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.

٩٧. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧ ه- ١٩٩٦م، الطبعة : الأولى.

٩٨. المدارس النحويّة، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، دار المعارف.

٩٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق :فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٠٠. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل بهاء

الدّين عبد الله بن عبد الرحمن، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني للطباعة، جدة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٠١. مسند أبي داود الطيالسي ، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ) ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي ، دار هجر – مصر ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م

١٠٢. مسند أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ، و آخرون ، إشراف د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

١٠٣. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

١٠٤. معاني القرآن للفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ط١

١٠٥. معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، أعده للشاملة/ أبو إبراهيم حسانين

١٠٦. معجم الفروق اللغوية، أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة

النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـــ «قم»، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـــ

١٠٧. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـــ) ، تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر ، ط ١ ، ١٤٢٤هـــ – ٢٠٠٤ م

١٠٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د.مازن مبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

١٠٩. المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١١٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبي إسحاق الشاطبيّ، الموصل، ١٩٩١ م.

١١١. المقاصد النحويّة للعيني ،مطبوع على حاشية خزانة الأدب، المطبعة الأميرية ببولاق، ط ١ .

١١٢. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١١٣. ملحة الإعراب ، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـــ)، دار السلام – القاهرة/ مصر ، ط ١ ، ١٤٢٦هـــ –٢٠٠٥م

١١٤. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن

محمد الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م

١١٥. من تاريخ النحو العربي ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧هـ) ، مكتبة الفلاح

١١٦. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١٤، ١٩٦٤م .

١١٧. الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى : ١٤١٧هـ) ، دار الفكر – بيروت – لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

١١٨. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق محمد علي البجاوي، القاهرة، ١٩٦٥.

-ن-

١١٩. النحو الوافي ، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، ط ١٥ .

١٢٠. النشر في القراءات العشر ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ) ، تحقيق علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) ، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]

١٢١. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد البكري، شهاب الدين النويري،

١٢٢. النهاية، ابن الخباز

-هـ-

١٢٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر.

-و-

١٢٤. الوساطة بين المتنبي وخصومه ، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني ، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه